الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٥٩**
الاثنين ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة

تقرير اللجنة الثانية (A/64/420/Add.4)

الرئيس: إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثانية المعروض على الجمعية اليوم؟

تقرر ذلك.

الرئيس: لذلك تقتصر البيانات على تعليلات التصويت. وقد تم توضيح مواقف الوفود بشأن توصيات اللجنة الثانية داخل اللجنة، وهي مبيّنة في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكّر الأعضاء بأنه، بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، ينبغي للوفد، قدر الإمكان، تعليل تصويته مرة واحدة، أي إما في اللجنة وإما في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة. وكذلك فإن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

قبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الثانية، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بالطريقة نفسها التي اتبعتها اللجنة الثانية.

معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ١٠ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار، المعنون ''حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة''.

أعطي الكلمة لمقررة اللجنة الثانية.

السيدة ماكويد (أيرلندا)؛ مقررة اللجنة الثانية (تكلمت بالإنكليزية): هذا البيان لتصحيح خطأ في الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار الذي توصي الوثيقة A/64/420/Add.4 باعتماده. كلمة ''كوبنهاغن'' ينبغي أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

تحذف من عنوان مؤتمر تغير المناخ، وبالتالي ستنتهي الفقرة بعبارة ”بغية إنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ؛“.

الرئيس: هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ١٠ من تقريرها بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٦٤/٧٣).

الرئيس: بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٥٣ من جدول الأعمال.

البندان ٧٠ و٧١ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/64/336)

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ**

تقارير الأمين العام (A/64/84 و A/64/327 و A/64/331)

مشاريع القرارات (*A/64/L.19 و A/64/L.31 و A/64/L.32 و A/64/L.33)

(ب) **تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**

تقرير الأمين العام (A/64/78)

تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي

تقرير الأمين العام (A/64/313)

الرئيس: قبل أن نواصل العمل، أود أن أدلي ببيان قصير.

يشرفني أن نفتتح اليوم مناقشة الجمعية العامة بشأن البند المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة. فالعالم لا يزال يواجه حالات طوارئ معقّدة تعصف بمجتمعات محلية بأكملها، حيث تدمِّر بدون سابق إنذار حياة أبنائها وتقتلع الأسر من جذورها. إن تغيُّر المناخ واستشراء الأوبئة وأزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية، كلها أمور تؤثر على سكان العالم وتخلق حالات طوارئ جديدة. ومن ثم، يظل لعمل الأمم المتحدة في مجال التصدي للأزمات الإنسانية أهميته الشديدة. وكل عام، تعيد الدول الأعضاء تأكيد دعمها للأعمال الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فتتخذ قرارات في هذا الشأن بتوافق الآراء. وهذا العام، أود أن أعرب عن تقديري للممثل الدائم للكسمبرغ لتولِّيه تنسيق مشاريع القرارات المتعلقة بهذا البند من بنود جدول الأعمال.

إن مشاريع القرارات المطروحة علينا تسلِّط الضوء على التحديات العالمية الإضافية، مثل أزمة الغذاء المستمرة والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وهي التحديات التي تُضعف مِنعة السكان في شتى أنحاء العالم. إن تغير المناخ ينذر بتفاقم الكوارث الطبيعية. ومرة أخرى، ستكون أكثر فئات السكان ضعفا هي أشد الفئات تضررا، وذلك بالإضافة إلى خطر تبدد المكاسب التي تحققت في مجال التنمية على مر السنين. ويقدّر عدد مَن تشردوا بسبب الكوارث الطبيعية في عام ٢٠٠٨ بزهاء ٣٦ مليون شخص، وعدد من تشرّدوا بسبب كوارث متصلة بالمناخ بنحو ٢٠ مليون شخص. ولا يزال المشرّدون داخليا بسبب النزاعات مثار قلق بالغ

على الصعيد الإنساني. فهناك حوالي ٢٦ مليونا من المشردين، معظمهم لسنوات عديدة. ومشاريع القرارات تشدد على ضرورة التحرك بصفة عاجلة للحد من خطر الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ من خلال بناء القدرات وغير ذلك من الآليات.

وإنني أتطلع إلى أن تكون مناقشتنا بنّاءة واستشرافية، وأن تتخذ الجمعية العامة قرارات تزيد من تعزيز قدرة المجتمع الدولي على التصدي بشكل فعال للأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، وأن توفر الدول الأعضاء الموارد المالية اللازمة لتمكين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية من القيام بمهامها بفاعلية.

السيدة لارسن (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): لماذا يُقتل العاملون في المجال الإنساني، عندما يكون كل مبتغاهم هو تقديم المساعدة؟ ولماذا يُمنعون من الوصول إلى أناس في حاجة ماسة، عندما يكون كل مبتغاهم هو تخفيف المعاناة؟ ولماذا نحن، المجتمع الدولي والحكومات الوطنية، غير قادرين أو غير راغبين في الاستثمار في الاستعداد للكوارث ومنعها، مع علمنا بأن هذا الاستثمار سينقذ الأرواح والأموال على السواء؟

يتعرض النظام الإنساني الدولي لضغوط شديدة ومتزايدة والأسئلة التي أثرتها تشير جميعا إلى ماهية المشاكل. وأعتقد أن الأمم المتحدة لا غنى عنها لحل مجموعات التحديات الإنسانية الثلاث جميعا، وستظل كذلك.

ربما يكون عدد الأخطار الطبيعية أقل، لكن شدتها وآثارها زادت زيادة كبيرة جدا. وفي عام ٢٠٠٨، كان عدد الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية ثلاثة أضعاف المعدل خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧. وتصاعدت حالات الطوارئ المعقدة خلال السنوات القليلة الماضية وأصبحت لها تأثيرات شديدة على حياة الناس ورفاههم. وكثيرا ما تقترن تلك التأثيرات بآثار الأخطار الطبيعية والتحديات العالمية مثل أزمتي الغذاء والوقود والأزمة المالية. وما نراه هو البداية فحسب.

ويتعين علينا، نحن ممثلي المجتمع الإنساني الدولي، أن نسأل أنفسنا عما إذا كان الأشخاص المتضررون من زيادة حدة الكوارث الطبيعية وتصاعد الصراعات يحصلون على تلك المساعدة الإنسانية على نحو أكثر ملاءمة وفي وقت أنسب وبطريقة أكثر كفاءة. وأنا لست متأكدة من أن الحال كذلك. وهناك عدة أسباب لذلك.

وأود أن أركز على ثلاثة مجالات محددة تثير القلق وهي تحديدا، الافتقار إلى المجال الإنساني وعدم وصول المساعدة الإنسانية، وافتقاد المدنيين للحماية وتزايد وقوع أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس في الصراعات المسلحة، وغياب الإنعاش المبكر والاستعداد للكوارث.

ونحن نرى بصورة متكررة أن الحيز الإنساني يجري تقييده ولا يحظى بالاحترام. وما زلنا نرى أن عدم القدرة على الوصول إلى الكثير من الضحايا بصورة آمنة ودون عوائق وفي الوقت المناسب لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام الحماية الفعالة للمدنيين. ويجب على جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول والدول المجاورة، التعاون لكفالة الوصول إلى السكان المدنيين وحماية العاملين في مجال تقديم المعونة في الصراع المسلح. وستواصل النرويج التشجيع على احترام المبادئ الإنسانية الأساسية وعلى التقسيم الواضح للأدوار بين المنظمات الإنسانية والقوات العسكرية. والمجال الإنساني يجب فهمه واحترامه في جميع حالات الطوارئ.

إن المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي صالحة مثلما كانت دائما. غير أن تعقُّد الصراعات المسلحة الحديثة

يتطلب التفكير من جديد في تفسير تلك المبادئ وتطبيقها بغية كفالة الحماية الكافية للمدنيين. والمساءلة ضرورية.

والحروب التي يجري انتهاك القانون الإنساني الدولي فيها ينبغي أن تستتبعها وصمة سياسية قوية وينبغي تقديم الجناة إلى العدالة. وتكشف الدراسة التي نشرت مؤخرا بشأن حماية المدنيين في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الكثير من الثغرات الموجودة وتتضمن توصيات واضحة. وإجمالا، من الواضح أن ولايات حماية المدنيين لا تُضاهى حتى الآن بالعزيمة السياسية والموارد أو المذهب والتوجيهات التنفيذية الواضحة لأفراد حفظ السلام. وترحب النرويج بالدراسة وتعتزم التأكد من ألاّ يكون مآلها الوضع في الرف، بل استخدامها كأداة للتحسين.

إن النساء والأطفال يكونون ضعفاء على وجه الخصوص في الأزمات الإنسانية. ولا يتضح ذلك في أي مكان من العالم أكثر مما هو واضح اليوم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وللعنف الجنسي الواسع النطاق والمنهجي في ذلك البلد آثار مدمرة، ليس على جميع الضحايا فحسب، ولكن أيضا على السلام والمصالحة في البلد مستقبلا.

وعلى الصعيد الدولي، يُنظر إلى العنف الجنسي باعتباره سلاح حرب وحشيا. وفي واقع الأمر، إنه جريمة حرب وتهديد للسلام الدولي. ومن الممكن وقفه إذا أخذناه على محمل الجد بالقدر الكافي. والحقيقة التي لا تصدق هي أن العالم قد حاد بصره عنه مرارا وتكرارا.

ترحب النرويج بتزايد التنسيق في مجال المرأة والسلام والأمن. ونتطلع إلى تعيين الأمين العام لممثل خاص للتعامل مع العنف الجنسي. وندعو منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية كافة إلى تعزيز قدرتها، بما في ذلك على دعم الضحايا، لإيجاد وسائل فعالة لمكافحة الإفلات من العقاب ولوضع تدابير وقائية أكثر فعالية.

واليوم، فإن المنظومة الإنسانية الدولية منسقة بشكل أفضل وهي أقوى من أي وقت مضى. لكن الإنعاش المبكر عقب الكوارث الطبيعية ما زال متخلفا عن الركب في جدول أعمال الإصلاح وثمة حاجة عاجلة إلى الاهتمام به من جديد. ومع تزايد عدد الكوارث الطبيعية، فإن الصلة بين إعادة الإعمار والمنع يتعين تعزيزها. وإن إنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قد منح الأمم المتحدة قدرة على الاستجابة السريعة. ويجب على مجتمع العون الإنساني اليوم وضع الوقاية والاستعداد في مرتبة أعلى بكثير في جدول أعمال الإصلاح. ونعلم جميعا أن التوقع والوقاية أقل تكلفة من رد الفعل والإصلاح.

إننا بحاجة إلى نظام إنساني دولي قوي تدعمه البلدان الأعضاء كافة. ونحن بحاجة إلى تحالف عالمي حقيقي من أجل المبادئ والقيم الإنسانية. فنحن نشترك جميعا في تحمل المسؤولية ونشترك جميعا في نفس العالم. ولتلك الأسباب، تواصل النرويج دعمها الذي يمكن توقعه لجهود الأمم المتحدة في المجال الإنساني. واليوم، سأوقع اتفاقا إطاريا مدته أربع سنوات مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سيتيح ما مجموعه أكثر من ٤٠ مليون دولار في صورة أموال غير مخصصة. وسنتعهد في وقت لاحق من هذا الأسبوع بتقديم ٣٢٥ مليون كرونة نرويجية للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وهو ما يعادل أكثر من ٥٨ مليون دولار ويمثل زيادة نسبتها ١٠ في المائة مقارنة بالعام الحالي.

أخيرا، وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أنه ينبغي عدم النظر إلينا باعتبارنا مانحين أو متلقين. وكما أكد الأمين العام، فإن الدول التي لجأت إلى أصدقائها في كوارث الماضي هي اليوم في وضع يمكنها من تقديم المساعدة ومنح

المعونات الدولية بأشكالها العديدة. وتوسيع نطاق الدعم الفني لجهود الإغاثة أمر بالغ الأهمية إذا كان العالم يريد الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وآمل وأرى أننا سنتمكن من المضي قدما معا في شراكة متجددة في ظل القيادة القوية والحكيمة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد لعرض مشروع القرار A/64/L.32.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، الوثيقة A/64/L.32.

أود أن أشكر جميع الوفود على روح الشراكة البناءة التي عُقدت بها المشاورات، وسمحت لنا بالتوصل إلى توافق الآراء على هذا القرار الهام مرة أخرى. ومشروع القرار بيان إلى العالم يعبر عن شواغلنا الإنسانية المشتركة ووحدة هدفنا. وهو أيضا إعادة تأكيد على أهمية العمل الإنساني وتأكيد لحقيقة أن المساعدة الإنسانية أولوية ومسؤولية للجميع.

يعيد مشروع القرار التأكيد على الدور الفريد والرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حالات الطوارئ الإنسانية. ومنذ القرار الأصلي قبل ١٨ عاما أثناء الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة، جرى بدرجة كبيرة تعزيز القدرات الوطنية والدولية على الاستجابة في حالات الطوارئ. وفي غضون ذلك، فإن العمل الإنساني يقف عند منعطف خطير. فهو يجابه تزايد صعوبات الوصول وانعدام الأمن وزيادة الاحتياجات، وكذلك اتجاهات عالمية تتسبب في حالات ضعف مزمنة على نطاق لم يسبق له مثيل. و لم تكن الحاجة إلى تعددية الأمم المتحدة أشد مما هي عليه الآن إطلاقا.

والتوترات بين المساعدة الإنسانية الدولية ومفهوم سيادة الدولة دائما ما تكون ماثلة في مداولاتنا بشأن هذا القرار، وتكون صعبة أحيانا. وتحققت إنجازات كثيرة في دعم القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية المتمثلة في مراعاة الاعتبارات الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. لكننا نصادف عقبات عند الجمع بين هذه القواعد العالمية وسيادة الدول.

والدور الرئيسي للدول المتضررة في تقديم المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين يجب احترامه بصفة دائمة. ولكن يجب علينا أيضا كفالة اضطلاع المجتمع الدولي بالمسؤولية الجماعية عن التصدي للتحديات التي تؤثر علينا جميعا. والسيادة تعني، في المقام الأول، المسؤولية. واحترام الحياة البشرية وحماية الضعفاء مفهومان عالميان تدعمهما جميع التقاليد الدينية ويحظيان بالقبول في جميع الثقافات.

وفي أحيان كثيرة جدا يسود تصور عن المساعدة الإنسانية مفادها أنها غير محايدة أو مستقلة حقا، وإنما هي شأن غربي يعبر عن جدول أعمال غربي. ومع الإقرار بالجهود الإنسانية اللافتة على المستويين الوطني والمحلي في الكثير من البلدان النامية، فإن المساعدة الإنسانية الدولية التقليدية ظلت لسنوات طويلة حقا شأنا خاضعا لهيمنة الغرب. وينبغي لنا أن نشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني، أيا كان المكان الذي جاءوا منه، لما يبذلونه من جهود مجردة من الأنانية – في حالات خطرة غالبا – لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة.

بينما نمضي قدما، ينبغي تقليل التركيز على الجانب الإطفائي الدولي للعمل الإنساني، حتى في حالة وجود حاجة دائما إلى الاستجابات الدولية المنسقة جيدا، وزيادة التركيز على بناء القدرات المحلية والوطنية والإقليمية. ونحن بحاجة إلى اتخاذ نهج جديد يقوم على الاحترام الكامل للأشخاص

والمجتمعات الذين يجري تقديم المساعدة لهم وللبلدان التي جاءوا منها: شراكة إنسانية عالمية تقوم على المشاركة حقا.

يواجه العالم سلسلة من الاتجاهات الدولية المترابطة، وهي ستغير ساحة العمل الإنساني في السنوات المقبلة. فتغير المناخ والأزمة الغذائية العالمية ونمو السكان والتحضر الذي يتزايد بسرعة كبيرة وندرة الأرض والمياه والطاقة ومخاطر الأوبئة والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية هي تحديات تتجاوز كثيرا قدرة أي دولة على التصدي لها بمفردها.

ولا يمكننا التصدي لتلك التحديات بنجاح بدون زيادة التعاون والاتساق والتنسيق داخل المجتمع الدولي. ويجب علينا إعادة صياغة فهمنا للمعونات الإنسانية في مقابل المساعدات الإنمائية للتعامل مع الحالات التي توجد فيها احتياجات إنسانية في سياقات إنمائية. ويجب علينا تفضيل الوقاية على الاستجابة وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية في البلدان النامية. ولا بد أن تهدف الاستراتيجيات، سواء كانت إنمائية أو إنسانية، إلى دعم المرونة في مواجهة تلك التحديات العالمية.

إن مشروع القرار هذا سيكفل وضع ثمار تفكيرنا الجماعي موضع التنفيذ لمصلحة جميع المحتاجين. وما يهم في نهاية المطاف ليس عدد الفقرات التي سنتفق بشأنها، ولكن عدد الأرواح التي يمكننا إنقاذها وحجم المعاناة التي يمكننا تخفيفها. ويتطلع وفد بلدي ومقدمو مشروع القرار الآخرون إلى اعتماد مشروع القرار الهام هذا بتوافق الآراء مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين لعرض مشروع القرار A/64/L.31.

السيد فوكس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): منذ اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٣٩/٤٩ باء في عام ١٩٩٤ أثناء دورتها التاسعة والأربعين، تكمل مبادرة ذوي الخوذ البيض هذا الشهر عامها الخامس عشر كجزء من منظومة الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن ارتياحنا للعمل الذي أُنجز في الأمم المتحدة خلال تلك الفترة. وقد قادنا ذلك العمل من رواندا إلى باراغواي وإلى بيسكو، بيرو؛ ومن فلسطين إلى الإعصار كاترينا في نيو أورليانز؛ ومن الهند ولبنان إلى الأعاصير في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي؛ مثل ما حدث في كوبا وغواتيمالا وغرينادا وهايتي المنكوبة بالأعاصير دائما. وتحل هذا العام أيضا الذكرى السنوية العاشرة للإعصار ميتش الذي شارك ذوو الخوذ البيض أيضا في التصدي له.

وفي فترة الأعوام الـ ١٥ تلك، قمنا بتطوير مبادرة أرجنتينية تعمل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولكنها ذات طابع عالمي ومتعدد الأطراف وواضح. وبدأت مبادرتنا في وقت كان النقاش فيه يتركز على تنسيق المساعدة الإنسانية. وخلال السنوات التي مرت منذ ذلك الحين، شاركنا في مناقشات حول الإدارة المتكاملة للمخاطر والمشاركة المجتمعية والمساعدة المحددة الأهداف وبناء قدرات المتطوعين وحالات الضعف والكثير من القضايا الأخرى التي أفادت في إثراء المناقشة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها.

وتطلعا إلى المستقبل، فإننا نود أن نمضي قدما نحو توثيق التنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في توسيع نطاق الأولوية ٥ في إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥ – ٢٠١٥ وفي إضفاء الطابع العالمي على دور الخدمة التطوعية في إدارة المخاطر، إلى جانب متطوعي الأمم المتحدة. ونود أن يجري التعبير عن ذلك في المناقشة بشأن مبادرة ذوي الخوذ البيض أثناء الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا نعول على الاعتراف الصريح من جانب الأمين العام الذي يبلغ الجمعية في تقريره (A/64/84) بأن مبادرة ذوي الخوذ البيض يمكن أن توفر نموذجا جديرا بالاهتمام لمنظمات المتطوعين، سواء كانت إقليمية أو محلية.

وفي هذا السياق، تستضيف الأرجنتين، عبر ذوي الخوذ البيض، في عام ٢٠١٠ الاجتماع الإقليمي الثالث لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتعزيز العلاقات في مجال المساعدة الإنسانية الدولية. وفضلا عن ذلك، تجدر الإشارة أيضا إلى الاهتمام الكبير الذي تبديه الأرجنتين، في سياق ذوي الخوذ البيض، بالمساعي الجديدة للأمم المتحدة مثل إسهامنا في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وعملنا مع الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومشاركتنا في المنتدى العالمي لها وفي فريق دعمها. ويمكننا أن نضيف إلى تلك الأنشطة، في جملة أمور، العمل الجديد مع برنامج الأغذية العالمي ومبادرة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة هذا العام.

وتجلى التزامنا المعروف بالخدمات الطوعية في الاحتفال السنوي في الأرجنتين بيوم لتكريمها، يشمل الخوذ البيضاء، ومن خلال دعمنا الفعال لمتابعة السنة الدولية للمتطوعين في عام ٢٠١١، التي يقوم بتنسيقها برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أذكر أن هذه المبادرة تأتي من بلد نام. وينبغي تقييمها من حيث بعديها: الجهد الذي تمثله بالنسبة لبلد كبلدنا وإمكانية أن تحاكيها بلدان نامية أخرى.

وفضلا عن ذلك، وفي وقت يقل عدد الكوارث الطبيعية ويزداد حجمها، فإن جهود البلدان النامية في مجال المساعدة الإنسانية تستحق دعما خاصا، لأنها تجمع الموارد والإمدادات الفنية والمهنية والطوعية بل والمالية، التي تثمنها عاليا الشعوب التي تحتاج إليها.

نحن واثقون بأن الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة والدول الأعضاء سيدعمون مبادرة الخوذ البيضاء، وبالتالي تيسير التنسيق اليومي في منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد لعرض مشروع القرار A/64/L.33.

السيد اورنيوس (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بثلاثة بيانات مختلفة، لذلك أطلب من الأعضاء أن يتحملوني وأن يتحلوا بالصبر.

يسرني، باسم الاتحاد الأوروبي ومقدمي مشروعي القرارين، أن أعرض مشروعي قرارين: A/64/L.33، المعنون ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“، و A/64/L.35، المعنون ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“. سأبدأ بعرض مشروع القرار الأول.

أود أن أشكر كل الوفود على مشاركتها الفعالة طوال المفاوضات الخاصة بمشروع القرار L.33. لقد أتاح انخراط الوفود البناء التوصل مرة أخرى إلى توافق الآراء على هذه المسألة المهمة. إن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تواجه تحديات متزايدة وتتطلب الاهتمام الكامل والدعم القوي من كل الدول الأعضاء. ونشكر الوفود على نهجها البنّاء في المفاوضات هذا العام. لقد أتاح ذلك التوصل إلى اتفاق غير مسبوق وفي وقته، مما يبعث رسالة قوية بشأن وحدة الصف دعما لسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هاكيت (بربادوس).

خلال السنوات القليلة الأخيرة، حدث تصعيد حاد في التهديدات والهجمات المتعمدة على العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. وفي أحيان كثيرة يكون الموظفون المعيّنون محليا هم الأكثر تضررا. وللمرة الأولى،

تلقينا تقارير بشأن هجمات ذات دوافع سياسية. وهذا التطور غير مقبول ويستلزم عملا متضافرا.

يعترف مشروع القرار بتلك التطورات ويقترح سُبلا لمواجهتها. ويحث الدول على كفالة التنفيذ الكامل والفعال لمبادئ وقواعد القانون الدولي ذات الصلة واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. وهو يشدد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لسلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني المعينين محليا. ونهيب بالدول إنهاء الإفلات من العقاب على أعمال العنف المرتكبة ضد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة.

ويطلب مشروع القرار من إدارة السلامة والأمن مواصلة تحسين قدرة إدارة معلومات فعالة وحديثة ومرنة وتنفيذها، بغية تقليل المخاطر الناشئة في سياق العمليات ذات الصلة بالأمم المتحدة. كما يحيط مشروع القرار علما بالجهود التي يبذلها حاليا الأمين العام في تناول توصيات الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على الصعيد العالمي.

ونتطلع إلى مزيد من التقارير عن إجراءات متابعة تلك التوصيات المهمة.

وأخيرا، يؤكد مشروع القرار على الحاجة الملحّة إلى تخصيص الموارد الكافية والثابتة بغية تعزيز جهود إدارة السلامة والأمن للوفاء بولايتها ومسؤولياتها. لا يمكن أن يكون هناك برنامج بدون توفير الأمن، ولا يمكن أن يكون هناك أمن بدون توفير الموارد الكافية. إن الأحوال المتدهورة التي يؤدي في ظلها العاملون الإنسانيون الدوليون والوطنيون عملهم تتطلب زيادة الجهود لتعزيز السلامة والأمن. ونأمل أن يوفر اتخاذ القرار بتوافق الآراء أساسا لجهود أوسع لكفالة سلامة وأمن العاملين الإنسانيين وموظفي الأمم المتحدة.

ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار A/64/L.33، بتوافق الآراء.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مشروع القرار A/64/L.35، المعنون ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“، المقدم في إطار البند ٧٠ (ب) من جدول الأعمال. لقد جرى التباحث حول مشروع القرار مع الدول الأعضاء وسيجري النظر فيه يوم الجمعة، ١١ كانون الأول/ديسمبر. وكما حدث في السنوات السابقة، نتوقع اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. إن الدعم المستمر من مانحي المجتمع الدولي أمر ضروري لدعم جهود بناء الدولة، وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

يقف الاتحاد الأوروبي مستعدا لزيادة تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية مع السلطة الفلسطينية. وسيعزز الاتحاد الأوروبي بناء الدولة الفلسطينية ويكثف العمل في شراكة مع السلطة الفلسطينية باتجاه تعزيز تنفيذ الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية. وسيشمل ذلك مجموعة كبيرة من المجالات، بما فيها الصحة والتعليم والحوكمة والجمارك وإدارة المالية العامة وسيادة القانون.

ويدعم الاتحاد الأوروبي تماما خطة حكومة السلطة الفلسطينية المعنونة ”فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة“ وسيعمل من أجل تعزيز الدعم الدولي لتلك الخطة.

ويرحب الاتحاد بجهود السلطة الفلسطينية لتطوير قطاع أمن فعال بعد إصلاحه وهو سيتعاون مع السلطة الفلسطينية باتجاه مزيد من التحسين في إعادة بسط القانون والنظام ومكافحة الإرهاب وتنفيذ استراتيجية أمنية شاملة بدرجة أكبر وتطوير قطاع أمن فعال بعد إصلاحه ونظام

للعدالة الجنائية. وستبقى الشرطة المدنية والقضاء محور تركيز دعم الاتحاد الأوروبي من خلال المساعدة التي تقدمها بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي الموفدة إلى الأراضي الفلسطينية، والمفوضية الأوروبية، والدول الأعضاء بتنسيق وثيق مع الولايات المتحدة والشركاء الآخرين.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره قلق بالغ حيال الحالة الإنسانية في غزة ويطالب بفتح المعابر فورا ومن دون شروط من أجل تدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص إلى غزة ومنها. ويجب السماح بإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي، ولا بد من حل الأزمة الإنسانية الراهنة.

اسمحوا لي أن أؤكد من جديد على امتنان الاتحاد الأوروبي وتضامنه مع الجهات الفاعلة الإنسانية التي يمثل وصولها الآمن وبدون معوقات وفي الوقت المناسب إلى السكان المدنيين، لا سيما في أوقات الصراع المسلح، شرطا أساسيا لتنفيذ ولاياتها ومهامها. ونشيد بعمل العاملين في المجال الإنساني في الميدان وندعو كل الجهات الفاعلة إلى احترام مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل لتخفيف القيود على حركة التنقل في الضفة الغربية، مما أسهم في النمو الاقتصادي. ونتطلع إلى مزيد من التحسن المستمر لحركة التنقل والوصول، مع ملاحظة أن الكثير من نقاط التفتيش وحواجز الطرق لا تزال قائمة.

وندعو جميع الشركاء للمساهمة بفعالية في تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي. ويحث الاتحاد الأوروبي البلدان العربية والشركاء الآخرين على أن يبدوا استعدادهم، سياسيا وماليا، لمساعدة السلطة الفلسطينية، وفقا لأحكام خريطة الطريق.

ويتطلب التوصل إلى التسوية الشاملة نهجا إقليميا يغطي الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية. وإذ يشعر بالتشجيع من تعزيز انخراط الولايات المتحدة واقتناعا منه بأن تحقيق فوائد ملموسة في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والأمن سييسر التوصل إلى اتفاق على مختلف المسارات السياسية، يقف الاتحاد الأوروبي مستعدا لاستخدام كل الأدوات التي في متناوله، مثل سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط. إن الاتحاد الأوروبي من خلال العديد من الاتفاقات مع الشركاء في المنطقة في مركز فريد يمكّنه من العمل مع الأطراف بشأن المسائل الرئيسية للتنمية الإقليمية.

وفي ضوء مزيد من التطورات التي حصلت على الصعيد السياسي وعلى الأرض، سيقيِّم الاتحاد الأوروبي بحرص كيفية تمكّن سياساته وبرامجه من التشجيع على تحقيق نتائج ملموسة ومبكِّرة في الطريق نحو التوصل إلى تسوية شاملة للصراع.

وأود أن أعرب عن امتناننا للوفود التي طلبت حتى الآن إدراجها في قائمة مقدمي مشروع القرار. كما نود أن نشكر الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي على تعاونهما خلال المفاوضات.

وأخيرا، أنتقل الآن إلى بيان الاتحاد الأوروبي بشأن تقارير الأمين العام (A/64/84، A/64/327، A/64/331) المقدمة في إطار البند ٧٠ من جدول الأعمال، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

إن تنسيق وإيصال المساعدات الإنسانية من بين الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويشكر الاتحاد الأوروبي وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد جون هولمز، على قيادته الدؤوبة. ويقدر دوره ودور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأساسيين في تنسيق العمل الإنساني الدولي.

يواجه العالم حاليا اتجاهات كبرى مترابطة مثل تغير المناخ والنمو السكاني والتحول الحضري وندرة الطاقة والمياه. ويؤدي استمرار أسعار الغذاء المرتفعة وآثار الأزمة المالية إلى تفاقم المخاطر التي يتعرض لها السكان الضعفاء بالفعل. وربما تفضي التحديات المختلفة أيضا إلى زعزعة الاستقرار وديناميات جديدة في الصراعات. وتفرض هذه العوامل معا ضغوطا متزايدة على النظام الإنساني. ويجب أن نكفل جميعا، سويا، تعزيز الاستجابة الإنسانية ووفائها بالغرض.

وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز التأهب للكوارث على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. والحقيقية، فإن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث تضطلع بدور محوري في تنسيق الجهود الدولية لتعزيز الحد من خطر الكوارث. وتتجاوز هذه الجهود نطاق تقديم المعونة الإنسانية. ويجب أن يكون الحد من خطر الكوارث عنصرا من عناصر التخطيط والسياسات في مجال التعاون الإنمائي والتكيف مع آثار تغيُّر المناخ. ويجب أن تنضم الأطراف الفاعلة الإنسانية والإنمائية في شراكة، وأن تطبق مبادئ الشراكة لكفالة تقديم الدعم المتكامل للسلطات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية. كما ينبغي تقديم الدعم لتعزيز القدرات لتلقي المساعدات الدولية بفعالية.

ولا بد من بذل مزيد من الجهود لتعزيز الاستجابة الإنسانية الدولية لكفالة إيصال المساعدات الإنسانية بفعالية وفي الوقت المناسب. ونرحب بالآثار الإيجابية للإصلاحات الإنسانية حتى الآن. لقد ساهم النهج العنقودي في تحسين القدرة في الميدان وتعزيز المساءلة أمام أصحاب المصلحة واشتراك جميع الأطراف الفاعلة المعنية. والحق فإن للمنسقين الإنسانيين دورا أساسيا في كفالة التنسيق والقيادة للمساعدة الإنسانية الدولية. ومن المحتم تعزيز الجهود لزيادة تمكين وتعزيز قدرة المنسقين الإنسانيين.

وفي وقت تزداد فيه الاحتياجات الإنسانية العالمية، تقع على عاتقنا مسؤولية عن كفالة تخصيص الموارد النادرة بما يتناسب مع الاحتياجات الإنسانية الفعلية. ولا بد من وضع إطار لتقييم الاحتياجات العامة وصولا إلى فهم مشترك للاحتياجات الإنسانية. وسيسهم هذا في تخصيص الموارد على نحو أمثل وفي استجابة فعالة وهادفة بدرجة أكبر. ويضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور أساسي في النهوض بهذه العملية، ويشجع الاتحاد الأوروبي بقوة كل الأطراف الفاعلة الإنسانية ذات الصلة على التعاون في هذا الجهد المهم.

كما تعتمد الاستجابة الإنسانية الفعالة على التمويل المناسب والمنتظم والكافي والحسن التوقيت. ونحث كل المانحين على تطبيق مبادئ المنح الإنسانية السليمة. لقد برهن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ على أنه آلية تمويل كفؤة وقيِّمة، ونحن نرحب بالعدد الكبير من الدول الأعضاء التي ساهمت في هذا الصندوق. وإذ نتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى للصندوق هذا الأسبوع، يحدونا الأمل في تعهدات ومساهمات جديدة من مانحين جدد لهذا الصندوق المهم. إن التمويل المناسب والمنتظم للمنظمات الإنسانية ضروري لاستجابة فعالة وفي وقتها، بما في ذلك من خلال تجميع التمويل الإنساني ودعم احتياطيات الطوارئ لفرادى الوكالات الإنسانية.

تتصدى الاستجابة الإنسانية الفعالة لاحتياجات وشواغل كل فئات السكان المنكوبين. ومن الضروري في الحقيقة فهم كيفية تأثير الصراعات والكوارث بشكل مختلف على النساء والرجال والصبية والفتيات ووضع البرامج على أساس احتياجاتهم وقدراتهم المختلفة. ويشمل هذا إيلاء اهتمام خاص لعمليات تقييم الاحتياجات، بما في ذلك التوازن الجنساني في نشر الأفراد وتخصيص الموارد. كما أن عدم المساواة بين الجنسين يؤدي إلى تقويض قدرة النساء والفتيات على أن يصبحن شركاء فعالين في الاستجابة لحالات الطوارئ وإعادة التأهيل.

والتشريد أكبر تحد إنساني نواجهه. يتجاوز العدد التقديري للأشخاص المشردين نتيجة الصراعات المسلحة والعنف ٢٦ مليونا. ويقدّر أيضا أن حوالي ٥٠ مليون شخص يشرّدون، كل عام، نتيجة الكوارث الطبيعية. ويترك المشردون محرومين وتنعدم، أو تكاد تنعدم، فرص حصولهم على الخدمات الأساسية أو الغذاء أو المياه أو المأوى المناسب أو سبل كسب العيش. وعلى الرغم من هذه الحقائق المسلم بها، تبقى حماية الأشخاص المشردين داخليا ومساعدتهم أكبر فجوة في الاستجابة الإنسانية. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد الاتحاد الأفريقي مؤخرا لاتفاقية حماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا في أفريقيا. وهذه خطوة مهمة.

والاتحاد الأوروبي يشعر ببالغ القلق لأنه، في حالات الطوارئ المعقدة، لا يزال الحفاظ على حيز العمل الإنساني يمثل تحديا. ونتيجة لذلك، يحرم ملايين الضعفاء من المساعدة والحماية. ونهيب بكل الدول الأعضاء وكل أطراف الصراعات كفالة الوصول في الوقت المناسب والآمن وبدون عائق إلى العاملين في المجال الإنساني وإيصال الإمدادات الإنسانية إلى المتضررين وفقا للقانون الإنساني الدولي. وسيبقى الاتحاد الأوروبي يدافع بقوة عن القانون الإنساني الدولي ويحترم ويتقيد بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. تشكل هذه المبادئ جوهر المساعدة الإنسانية ويجب أن تحترمها جميع الأطراف في جميع الأوقات.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى بذل جهود عاجلة لتعزيز حماية المدنيين. لم يضاه العمل على الأرض بعد تطور القواعد والمعايير الدولية. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، مع التركيز على توضيح دور بعثات حفظ السلام في حماية المدنيين.

وهناك حاجة إلى العمل بشكل خاص من أجل المنع الفعال والتحقيق في العنف الجنسي وكل أشكال العنف الأخرى القائمة على أساس نوع الجنس والمحاكمة عليها. وندعو إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ونتطلع إلى تعيين الأمين العام لممثل خاص لقيادة العمل الدولي المنسق لمكافحة العنف الجنسي.

إن تهديد موظفي الأمم المتحدة والعاملين الآخرين في المجال الإنساني والهجمات المتعمدة عليهم أمر غير مقبول. والتقارير التي تفيد بتصعيد كبير في الحوادث، بما في ذلك الهجمات ذات الدوافع السياسية، مصدر قلق خطير. ولا بد من القيام بعمل دولي منسق الآن. يجب أن نسلم بأن سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني مسألة تهم كل أصحاب المصلحة – المنظمات الإنسانية والسكان المتضررين والحكومات المضيفة والمانحين على السواء. ولا بد أن تتخذ كل الدول وكل الأطراف الفاعلة الخطوات اللازمة لكفالة سلامة وأمن كل العاملين في المجال الإنساني. كما يجب أن نعزز وندعم مفهوم العمل الإنساني المستقل والمحايد والنزيه.

والاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق حيال تزايد اشتراك الأطراف العسكرية في تقديم المساعدة الإنسانية. إن المساعدة الإنسانية يجب أن تكون مدنية بطبيعتها. ولئن كان لا بد من وجود حالات تمثِّل فيها القدرات العسكرية قيمة مضافة،

ينبغي ألاّ يكون هذا سوى الخيار الأخير. ويجب احترام الدورين المتميزين للطرفين العسكري والإنساني. إن التنسيق المدني العسكري المناسب أمر ضروري، ويضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور محوري في هذا الصدد. ونشدد على ضرورة استخدام المبادئ التوجيهية القائمة في هذا المجال: مبادئ أوسلو التوجيهية والمبادئ التوجيهية الخاصة باستخدام الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية لدعم الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة في حالات الطوارئ المعقّدة.

إن حالات الطوارئ الأكثر تواترا وشدة أمر واقع. وستضر التحديات الضخمة المترابطة بالسكان الضعفاء بالفعل أشد الضرر وقد تعوق جهود خفض حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبإقامة شراكة إنسانية أعمق وأكثر تشاركا، نعزز شرعية المساعدة الإنسانية الدولية ونمكّن من التصدي بفعالة أكبر لهذه التحديات.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة الاشتراك مع كل الدول الأعضاء في تعزيز هذه الشراكة الإنسانية مع مضينا قدما صوب معالم مهمة في السنوات القليلة القادمة. وفي عام ٢٠١١، سيكون قد مرّ ٢٠ عاما منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨٢/٤٦، الذي أنشأ النظام الإنساني الدولي كما نعرفه الآن. وفي العام المقبل نحيي الذكرى الخامسة لإنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ونرى أن، هذه الأحداث، ستتيح الفرصة للتقييم، بل والأكثر أهمية، للتطلع إلى المستقبل.

السيد سريفالي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان): إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار.

وتود الرابطة أن تشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة (A/64/84، A/64/327، A/64/331) الخاصة بمسائل متعلقة بالبند ٧٠ من جدول الأعمال.

إن مسألة تقديم المساعدة الإنسانية والغوث من الكوارث مسألة تعلق عليها الرابطة أهمية كبرى. والتحديات العالمية الكثيرة التي وردت في تقارير الأمين العام هي أيضا تحديات تواجه الدول الأعضاء في الرابطة. وفي هذا السياق، أود أن أتبادل آراء الرابطة بشأن بعض النقاط الأساسية، على النحو التالي.

أولا، الرابطة تشعر ببالغ القلق حيال التغييرات في أنماط الأخطار الطبيعية، وتحديدا الأخطار المرتبطة بالمناخ. وكما ذُكر في تقرير الأمين العام، هناك احتمال يزيد على ٩٠ في المائة بأن تكون الأخطار المرتبطة بالمناخ مسؤولة عن الكوارث في عام ٢٠٠٨ (انظر A/64/84، الفقرة ٣)، وهو ما يتسق مع تزايد الكوارث المرتبطة بالمناخ في السنوات الأخيرة. ومن المثير للقلق أن حوالي ٧٠ في المائة، في المتوسط، من الكوارث الآن مرتبطة بالمناخ، مقارنة مع نسبة ٥٠ في المائة قبل عقدين. وينبغي أن يوضح هذا الاتجاه المقلق ما هو على المحك بالنسبة لنا جميعا في مؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ. ودول الرابطة ملتزمة بالمشاركة بنفعالية وبشكل بنّاء في المداولات لكفالة إحراز نتيجة مرضية، وهي أمر حيوي لتخفيف آثار زيادة الأخطار المرتبطة بالمناخ.

ثانيا، ترى الرابطة أن تعزيز القدرة على المستويين المحلي والوطني يجب أن تكون أولوية. وبذلك وحده، سيمكّننا تخفيف المخاطر التي يتعرض لها السكان، وضمان فعالية التأهب للكوارث والحد من المخاطر وعمليات الاستجابة. وتحقيقا لهذا، فإن القيادة على المستويين المحلي والوطني أمر حيوي.

ثالثا، ترى الرابطة أن القيادة الإقليمية مهمة لاستكمال القيادة المحلية والوطنية. وحينما يثبت أن القدرة الوطنية غير كافية لمجابهة حالة طوارئ، يجب تنشيط آلية استجابة إقليمية بشكل عاجل لتوفير المساعدة الطارئة الضرورية لدعم قدرات الاستجابة الوطنية.

ومع أخذ هذا في الحسبان، تعهد زعماء الرابطة في تشرين الأول/أكتوبر خلال آخر قمة عقدت في تايلند بتعزيز التعاون الإقليمي في إدارة الكوارث. وأصدروا تعليمات إلى لجنة إدارة الكوارث التابعة للرابطة بكفالة التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للترتيبات الاحتياطية والإجراءات التشغيلية الموحدة والتشغيل الكامل لمركز تنسيق المساعدة الإنسانية التابع للرابطة. كما دعا زعماء رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى تعاون أوثق بين الهيئات العسكرية والمدنية ومنظمات المجتمع المدني.

وفي الوقت نفسه، تعزز الرابطة التعاون مع شركائنا في جميع أنحاء شرق آسيا. وفي مؤتمر قمة شرق آسيا الذي عُقد في تايلند في تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد زعماء ١٦ بلدا شرق آسيوي – الدول العشر الأعضاء في الرابطة إل جانب أستراليا، الصين، جمهورية كوريا، نيوزيلندا، الهند، اليابان – البيان الخاص بقمة شرق آسيا بشأن إدارة الكوارث. وفي البيان، أعربت بلدان شرق آسيا عن عزمها على تعزيز التعاون لتطوير قدرات تأهب متكاملة وقدرات للحد من خطر الكوارث لمواجهة الكوارث العابرة للحدود والمتعددة المخاطر، ونظم للإنذار المبكر بالكوارث من بدايتها إلى نهايتها، وقدرات استجابة في المنطقة.

وتوخى زعماء شرق آسيا تعزيز الصلات والشبكات بين وكالات إدارة الكوارث المحلية والوطنية والإقليمية في جميع أنحاء شرق آسيا، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة. وستعمل البلدان الشرق آسيوية الستة عشر جميعا سويا لتشجيع إقامة الشبكات للربط وتبادل أفضل الممارسات والخبرات والأدلة التشغيلية من خلال عملية المحاكاة الإقليمية للاستجابة للكوارث في حالات الطوارئ التابعة للرابطة وعمليات المحاكاة الأخرى ذات الصلة، بما فيها منظومة الأمم المتحدة.

رابعا، تؤمن الرابطة بتآزر الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي حين تستطيع الأمم المتحدة، في حالات طوارئ كثيرة، حشد الموارد والخبرات من المنظومة بأسرها لمساعدة البلدان المتضررة، فإن المنظمات الإقليمية يمكن أن توفر ميزات مهمة، مثل تقديم المظلة الدبلوماسية لتيسير الإيصال السلس للمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث. وهذا ممكن لأن لدى المنظمات الإقليمية معرفة أفضل بحساسيات وخصائص الحالات المحلية، واتصالات أوثق مع الأطراف الفاعلة المحلية، وقبل كل شيء، أساسا من الثقة شيد على مر السنين مع البلدان المتضررة.

وفي هذا الصدد، يقدم الدور الذي تضطلع به الرابطة، في شراكة مع حكومة ميانمار والمجتمع الدولي بالعمل من خلال الأمم المتحدة لمواجهة الإعصار نارغيس في أيار/مايو ٢٠٠٨، مثالا جيدا على هذه الشراكة. وفي أعقاب الإعصار، جرى تشكيل الفريق الأساسي الثلاثي المؤلف من حكومة ميانمار والرابطة والأمم المتحدة بهدف تعزيز تنسيق وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية في الميدان. واليوم، لا يزال الفريق فعالا ويقوم بالتخطيط المشترك للإنعاش والتأهب طويلي الأجل في المناطق المتضررة من خلال خطة عمله المحددة الأولويات. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام، نظمت الرابطة مؤتمر شراكة إقليماً لفترة ما بعد نارغيس في بانكوك، بالشراكة مع الأمم المتحدة. ونرحب بحقيقة أنه جرى حشد أكثر من ٨٨ مليون دولار خلال المؤتمر للمساعدة في أنشطة الإنعاش.

خامسا، تتفق الرابطة مع الأمين العام على أن خطط الاستجابة الإنسانية المحددة الأهداف بشكل جيد والحسنة التوقيت والقائمة على أساس الاحتياجات توفر أفضل أساس لإنشاء نظام تمويل إنساني يعمل بصورة سليمة. ونتفق تماما على أن التمويل المناسب والمنتظم والمقدم في الوقت المناسب مهم لكفالة استجابة إنسانية فعالة. ونحن نرى أنه ينبغي بذل جهود أكبر لتحسين التمويل الإنساني من حيث الكمية والنوعية وكفالة اتساق أكبر بين قنوات التمويل وتعزيز التنسيق بشأن أدوات تمويل العمل الإنساني مع قادة المجموعات والمنسقين المقيمين والإنسانيين.

وفي هذا الصدد، تؤيد الرابطة بقوة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ونرى أن الصندوق جزء أساسي من هيكل التمويل الإنساني المتعدد الأطراف الذي مكّن وكالات الأمم المتحدة من المبادرة بإطلاق عمليات إغاثة بعد الوقوع المفاجئ للكوارث وسد الفجوات خلال حالات الطوارئ. ونرحب بالجهود المبذولة لزيادة فعالية الصندوق وتعزيز تكامله مع آليات التمويل الإنساني الأخرى، بما فيها الأموال المجمعة على المستوى القطري وأموال الوكالات المخصصة لحالات الطوارئ. ونشارك دعوة كل الدول الأعضاء إلى تقديم دعم سياسي ومالي أكبر للصندوق بغية الحفاظ على استمراريته وكفالة تمكنه من تلبية المطالب المتزايدة.

وأخيرا، تود الرابطة التأكيد على دعمنا القوي لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين الآخرين في المجال الإنساني. ويحزننا عدد الضحايا المتزايد بين موظفي الأمم المتحدة والعاملين الإنسانيين نتيجة الهجمات العنيفة. وندعم تماما الجهود الحالية لتعزيز نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن لكفالة حماية أفضل للرجال والنساء الذين يعملون لدى المنظمة في جميع أنحاء العالم.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): تتيح لنا مناقشة اليوم بشأن المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها ومن خلالهم تقييم الأحداث الرئيسية التي استرعت اهتمام المجتمع الدولي. وكما حدث في السنوات السابقة، نواجه الحقيقة المرة بأن كثيرين في أنحاء العالم ما زلوا يتضررون من الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو الأفعال البشرية. وهذا أمر محزن بدرجة أكبر في ضوء حقيقة أن العواقب المباشرة لهذه الكوارث يمكن تفاديها من خلال وضع استراتيجيات فعالة للمنع ولدرء أخطار الكوارث وللتأهب من شأنها أن تقلل بدرجة كبيرة عدد الضحايا.

وهناك حالات موثقة جيدا تمكّنا فيها من التعلم من التجارب الماضية وبالتالي تخفيف حدة الكوارث التي كان من الممكن أن تصل إلى أبعاد مفجعة. وتخطر فورا بالبال حالات بنغلاديش وموزامبيق وكوبا، على سبيل المثال لا الحصر. لقد أنشأت هذه البلدان نظما للاستجابة للكوارث مكّنتها من تفادي أسوأ الآثار للفيضانات أو الأعاصير الأخيرة التي تسببت في الماضي في حدوث خسائر كبيرة في الأرواح.

ولحسن الحظ، لم يكن موسم الأعاصير في منطقة البحر الكاريبي هذا العام بنفس حدة موسم عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، ضرب الإعصار إيدا في أواخر الموسم السلفادور ونيكاراغوا، حاصدا أرواح المئات. إن عدم إمكان التنبؤ بهذه الأحداث لا يؤدي سوى إلى الاستنتاج بأن الحد من خطر الكوارث والضعف وتعزيز التأهب للأخطار الطبيعية مهام أساسية، خاصة في البلدان المعرضة للكوارث. وينبغي أن تكون زيادة نقل المعرفة والتمويل إلى هذه المناطق أولوية بالنسبة لهذه البلدان وللمانحين على حد السواء.

وحتى حيث أحرز تقدم، لا تزال البلدان النامية تتضرر بشكل غير متناسب من جراء الكوارث، وتتأثر

المجتمعات الفقيرة فيها بشكل خاص، على النحو الذي أُقرّ به في الدورة الثانية للمنبر العالمي للحد من خطر الكوارث التي عقدت في جنيف في حزيران/يونيه الماضي. وفي ظل هذه الظروف، يجب أن يكون تخصيص الأموال لبناء مرونة وقدرة البلدان النامية على الاستجابة للكوارث من بين أولويات المانحين.

وفي سيناريوهات ما بعد الكوارث، هناك حاجة واضحة إلى اتخاذ نهج للمساعدة يشمل شواغل إعادة الإعمار والتنمية، وهو يستلزم توفير تمويل لهذه المراحل. ومن هذا المنطلق، نرحب بتزايد إدراج أنشطة الإنعاش المبكر في عملية النداءات الموحدة، وهو اتجاه نشجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تعزيزه. كما نرحب بزيادة اعتراف أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بأن النظام الإنساني الدولي يجب أن يحوِّل جزءا من تركيزه من الاستجابة إلى التصدي لمواطن الضعف.

ونحن نشعر بالقلق بشكل خاص حيال الأزمة الغذائية العالمية التي تزداد تفاقما. ورغم كل التعهدات التي قطعت منذ بداية عام ٢٠٠٨ بزيادة التعاون الدولي بغية تقليل انعدام الأمن الغذائي من خلال مجموعة من الإجراءات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، فإن الأزمة لم تخف حدتها. وعلى العكس، زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية وهو الآن يتجاوز بليون شخص، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

والبرازيل تؤيد تأييدا كاملا برامج مثل الشراء من أجل التقدم التابع لبرنامج الأغذية العالمي، الذي، بفضل اختياره المشتريات المحلية، يساهم في تنمية القطاع الزراعي في المجتمعات المتضررة. وقمنا، على سبيل إعطاء الأولوية لإسهاماتنا في جهود الاستجابة الإنسانية، بشراء لوازم الإغاثة في البلدان المتضررة، كلما كان ذلك ممكنا. وزدنا إسهاماتنا في الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الموجودة على أرض الواقع باعتبار ذلك وسيلة للاستجابة السريعة للحالات الطارئة. بالإضافة إلى ذلك، ومنذ بداية العام، يقوم مستودع المواد الإنسانية، الذي افتتح في ريو دي جانيرو، دائما بتخزين كمية معيّنة من المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية التي يمكن إرسالها في أي مكان في العالم في غضون ٤٨ إلى ٧٢ ساعة.

وفي الوقت الذي نشترك في هذا النقاش اليوم، بدأت مناقشات في كوبنهاغن بهدف إحراز تقدم ملموس في التصدي للتحديات التي يمثِّلها تغير المناخ. إن تأثير تغير المناخ على زيادة عدد الكوارث الطبيعية وشدتها هو حقيقة واقعة. والتعاون الدولي ضروري لتعزيز التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك عن طريق توفير موارد مالية جديدة وإضافية والتكنولوجيا وتقديم الدعم لبناء القدرات في البلدان النامية. علاوة على ذلك، يجب علينا ألاّ نغفل عن معالجة الأسباب التي تزيد من الآثار السلبية لتغير المناخ، مثل الفقر والاستبعاد، التي تجعل المجتمعات أكثر عُرضة لخطر الكوارث المتصلة بالمناخ.

إننا نشعر بالقلق لأن عدد الهجمات العنيفة والمتعمدة ضد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة آخذ في الارتفاع. وإلى جانب النشاط الإجرامي، فإن أحد أسباب ذلك هو التصور الخاطئ لطابع الأنشطة التي يضطلع بها العاملون في المجال الإنساني والموظفون المرتبطون بهم. ومن الضروري بذل جهود خاصة لتبديد هذه التصورات الخاطئة. وفي هذا الصدد، نهنئ الأمانة العامة على أنشطتها في الاحتفال، للمرة الأولى، باليوم العالمي للعمل الإنساني في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ونتوقع أن يصبح هذا اليوم إحدى المناسبات الرئيسية للأمم المتحدة في السنوات القادمة، وذلك اعترافا بالدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به هذه

المنظمة وشركاؤها في التخفيف من وطأة المعاناة البشرية في جميع أنحاء العالم.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقاريره (A/64/84 و A/64/327 و A/64/331) ونثني على منسق الإغاثة في حالا الطوارئ، والمنظمات الإنسانية، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لما بذلوه من جهود لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية. ونظرا للأهمية التي توليها اليابان للأمن البشري، فإن لديها اهتماماً خاصا بحماية وتمكين الفئات الضعيفة من السكان التي هي في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. لذلك نشكر المجتمع الإنساني على أنشطته.

في السنوات الأخيرة، أسفر تزايد وقوع وشدة الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ وغيره من العوامل، فضلا عن حالات الطوارئ المعقدة التي طال أمدها، عن بروز حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. نحن نشعر بالقلق إزاء الآثار التي تتركها الأزمتان المالية والاقتصادية الحاليتان على قدرة المجتمع الدولي على تقديم تلك المساعدة. مع ذلك، وبوصف اليابان أحد البلدان المانحة الرئيسية، فقد واصلت تقديم المساعدة بكل ما أوتيت من قدرة، وستواصل القيام بذلك في المستقبل.

ومن الأمثلة على التزام اليابان برنامج جديد من شأنه أن يوفر لأفغانستان المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار بقيمة تصل إلى ٥ بلايين دولار على مدى ما يقرب من خمس سنوات ابتداء من هذا العام، وفقا لاحتياجاتها الإنمائية. وستقدم اليابان دعمها الكامل لأفغانستان بشكل ملموس، لتعزيز قدرتها الذاتية على المحافظة على الأمن وتقديم المساعدة من أجل إعادة إدماج الجنود السابقين في حركة طالبان ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة والتنمية اعتماداً على الذات في أفغانستان في مجالات منها الزراعة والتنمية الريفية وتطوير البنية التحتية والتعليم والصحة والاحتياجات الإنسانية الأساسية الأخرى.

مثال آخر على التزام اليابان بإحراز التقدم في هذا المجال هو استمرار رصدنا عن كثب لتدهور الحالة الإنسانية في أفريقيا، تلك القارة التي تواجه احتمال نشوب صراعات طويلة الأمد ووقوع الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، وبالتالي استمرار الفقر ونقص الغذاء. وتشمل بعض مبادرات اليابان لمعالجة هذه الحالة قرارها مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٢ في مجالات مثل الزراعة والغذاء والصحة والمياه، التي أعلن عنها في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا، وإدارة المناقشة بشأن المسائل الإنسانية في أفريقيا في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عُقد في هوكايدو تويا كو، وترأسته اليابان في العام الماضي.

واليابان ملتزمة أيضا بالتصدي لآثار تغير المناخ. ففي العام الماضي أعلنت أنها ستقدم تبرعات لشراكة الأرض الباردة تصل إلى ١٠ بلايين دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهي ستفي بذلك الالتزام. كما تتعهد اليابان بالعمل لإنجاح مؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر المعني بتغير المناخ الذي افتتح في كوبنهاغن اليوم.

مرة أخرى هذا العام، وبخاصة في هذا الخريف، ضربت آسيا سلسلة من الزلازل والأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية. ولكي نحد من آثار الكوارث، يجب علينا أن نتبادل المعرفة والتكنولوجيا التي طوّرناها. ينبغي لجميع البلدان أيضا بذل كل جهد ممكن لتنفيذ إطار عمل هيوغو، ويتعين على الأمم المتحدة مواصلة تعزيز التعاون في هذا المجال.

أما في مجال إدارة الكوارث، فمن الحيوي أيضا تيسير التعاون الإقليمي. وما فتئت اليابان تعمل لتحقيق هذا

الغرض في العديد من المحافل. في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ على سبيل المثال، نوقشت أهمية التعاون الإقليمي في الاجتماع غير الرسمي لرؤساء دول أو حكومات رابطة دول جنوب شرق آسيا والصين واليابان وجمهورية كوريا، الذي عرضت خلاله اليابان استضافة مؤتمر دولي في العام القادم يركِّز على تعزيز الحد من المخاطر في المجتمعات الحضرية. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عقد رؤساء الوكالات الحكومية المعنية بإدارة الكوارث في اليابان وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا أول اجتماع ثلاثي تذكاري لإدارة الكوارث في كوبي باليابان، واتفقت البلدان الثلاثة على تعزيز التعاون فيما بينها. من جانبنا، نريد أن نضع الدراية والتكنولوجيا التي طوّرتها اليابان في خدمة المجتمع الدولي وبالتالي الإسهام في الحد من مخاطر الكوارث في جميع أنحاء العالم.

في هذا الصدد، أود أن أعلن أن اليابان ستستضيف أول اجتماع عالمي للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ في كوبي باليابان، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لمعالجة المسائل المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك بناء قدرات أفرقة الإنقاذ الدولية في حالات الطوارئ في فرادى البلدان. نأمل أن يكون الاجتماع مثمراً وأن تشارك فيه بعثة الدول الأعضاء.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، ونحن نرحب بفتح مكتب لجنة الصليب الأحمر الدولية، راعية الاتفاقيات، في طوكيو في شباط/فبراير ٢٠٠٩. ونشكر لجنة الصليب الأحمر الدولية على الاشتراك في تنظيم ندوة بشأن موضوع ”تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الصراع المسلح“ في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وناقشنا خلالها طابع المساعدة الإنسانية في حالات الصراع المسلح والتحديات التي تنطوي عليها. وأكد العديد في الندوة على ضرورة امتثال جميع الأطراف لاتفاقيات جنيف وغيرها من الصكوك الإنسانية الدولية.

نحن نشعر بقلق بالغ حيال تزايد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني ومباني الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، ونشجب بشدة تلك الهجمات. إن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية شرط مسبق لتقديم المساعدة إلى السكان المتضررين، ويجب على جميع الأطراف العمل على ضمان توفير تلك الإمكانية. في ١٩ آب/أغسطس، احتفلنا باليوم العالمي الأول للإغاثة الإنسانية هنا في نيويورك بمشاركة الأمين العام والسفراء وغيرهم من المسؤولين في الدول الأعضاء. ونأمل مخلصين في أن الالتزام بأنشطة المساعدة الإنسانية الذي قُطع في نيويورك سيسفر عن عدد أقل من الضحايا في هذا المجال.

إن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان احترام القانون الإنساني الدولي. وفي الوقت نفسه، فإن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الجماعات غير الحكومية وغالبا ما تفلت من السيطرة الفعالة للحكومات، تمثِّل مشكلة متزايدة الخطورة. ونحن بحاجة إلى معالجة ذلك ببناء القدرات على الصعيد الوطني وتحديد المسؤولية القانونية، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية. وترغب اليابان في الإسهام في معالجة هذه المشكلة، وستتعاون مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة في القيام بذلك.

ولأن اليابان دأبت على الدعوة إلى المساعدة الإنسانية الكفوءة والفعالة، نرحب بالتقدم المحرز في الإصلاحات الإنسانية الطابع، مثل تحسين الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وتعزيز نظام منسق الشؤون الإنسانية وتنفيذ النهج العنقودي. ونحن ندعم جميع جهود الأمم المتحدة، ولا سيما الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ،

باعتباره نتاجا لإصلاح الأمم المتحدة الذي بدأ العمل به في عام ٢٠٠٥.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هارديب سينغ بوري (الهند).

تولي اليابان في تصديها للتحديات التي تطرحها المسائل الإنسانية اهتماما خاصا بحماية وتمكين كل فرد من منظور الأمن البشري، الذي بذلنا جهودا لتحقيقه، على سبيل المثال، من خلال إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. ستواصل اليابان العمل من أجل حماية وتمكين الأفراد والمجتمعات الضعيفة الذين يجدون أنفسهم عالقين في الأزمات الإنسانية بدون أي ذنب اقترفوه.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): يسّر وفدي الدور الهام الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدات الإنسانية. وأحاط وفدي علما بتقارير الأمين العام عن هذه المسألة (A/64/84 و A/64/327 و A/64/331).

أما الشؤون الإنسانية فتحظى باهتمام خاص لدى حكومة كولومبيا. وشهد البلد آثارا ناجمة عن الكوارث الطبيعية ذات الصلة بالعوامل الخطرة المرتبطة بالظواهر المناخية والهزات الأرضية والبراكين في مناطق مختلفة. كما شهدنا حالات من التشرد الداخلي التي وإن كانت تضمحل بفضل السياسة الأمنية الديمقراطية المتبعة منذ عام ٢٠٠٢، ما زالت موجودة بسبب أعمال العنف التي تولدها تلك الجماعات الإرهابية المسلحة المتبقية.

في هذا السياق، تتحمل كولومبيا مسؤوليتها الأساسية عن البدء بتقديم المساعدات الإنسانية وتنسيقها وتنظيمها داخل أراضيها. ومن بين الآليات التي أقمناها النظام الوطني للوقاية من الكوارث ومواجهتها الذي ينسق عمل السلطات الوطنية والمحافظات والبلديات والقطاع الخاص وغيرها من منظمات المجتمع المدني وهيئات التعاون الدولي. ومن الجدير ذكره أن النظام الوطني الشامل لتقديم المساعدة للمشردين داخليا يعمل، من جانبه، على تنفيذ برنامج مساعدة وطني تخصص الحكومة له حوالي ٥٠٠ مليون دولار في السنة.

يكتسي التعاون الدولي أهمية بالغة في تعزيز العمل الوطني. ويصبح هذا التعاون أكثر فعالية وانسجاما وكفاءة بقدر ما يطوّر في إطار التنسيق المناسب المستمر المصحوب بسياسات إغاثة وتصدٍ تنفذها سلطات الدول المتضررة. وتحقيقا لهذه الغاية، نفّذت كولومبيا عملية تنسيق المؤتمر الإنساني الوطني العام. وهو نموذج شامل للجميع وموجّه نحو تحقيق النتائج مع تركيز إقليمي واتباع نهج موضوعي، يهدف أيضا إلى تكملة المساعدة الطارئة الفورية مع أنشطة الإنعاش في الأجلين المتوسط والطويل. لدينا أيضا اللجنة الفنية المعنية بحالات الطوارئ، التي تساعد تحت قيادة المنسق المقيم في تنظيم التعاون بين وكالات الأمم المتحدة دعما للنظام الوطني للوقاية من الكوارث ومواجهتها. وتجلّت الأهمية البالغة للجنة خلال موجة الأمطار الغزيرة التي تأثرنا بها عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

وتسلِّم كولومبيا أيضا بأهمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشأن المسائل الإنسانية. وفي إطار جماعة دول الأنديز، اشتركنا بنشاط في وضع المبادئ التوجيهية التشغيلية للمساعدة المتبادلة في حالات الكوارث، التي تهدف إلى تعزيز التنسيق ونشر جهود المساعدة حين تستدعي الحالة قدرات تفوق قدرة البلدان منفردة.

وترى كولومبيا أن من الجوهري أن تعزز وكالات الأمم المتحدة التنسيق فيما بينها وكذلك مع الدول، في دعم عملية الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وينبغي أن تكون المساعدة الإنسانية في إطار عملية مستدامة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي للمجتمعات المتضررة. وفي هذا الصدد،

ينبغي أن تسهم هذه المساعدة، بدءا من مراحلها المبكرة، في إعادة تأهيل وتطوير الهياكل التي من شأنها ضمان الاستقرار بعد المراحل الأولية لحالات الطوارئ، فضلا عن إيجاد الحلول الدائمة. ويتفق وفدي مع الأمين العام على ضرورة تقديم مزيد من الدعم والتمويل لبرامج الإنعاش المبكر، التي كما قيل من قبل، لا تحظى دائما بما يكفي من الاهتمام من الجهات الفاعلة الإنسانية ووكالات التنمية.

من الضروري أيضا تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل نشاط إنساني من أجل تلبية الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات، وحمايتهن من العنف القائم على الجنس، وزيادة إبراز دورهن، وأكثر من هذا، من أجل تعزيز إدماج المرأة في جهود التنمية، وزيادة تمكينها، والاعتراف بأنها عنصر رئيسي في الهياكل الاجتماعية المستقرة، وتعزيز المساواة بين الجنسين. كذلك فإن بناء القدرات الوطنية والمحلية عامل أساسي في تحسين فعالية المساعدة الإنسانية. وينبغي لبناء القدرات هذا أن يشمل تعزيز تنسيق السلطات لعمليات المساعدات الإنسانية. وكلما عُزِّز هذا التنسيق، تحسن أداء الدول الأعضاء لدورها الأساسي في هذا المجال.

أما بخصوص التمويل الإنساني، فتقرُّ كولومبيا بإنجازات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. والصندوق، منذ إنشائه، دعم عددا من عمليات المساعدة الإنسانية في بلدنا. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، قامت حكومتنا الوطنية إما بالتبرع للصندوق أو التخطيط لذلك وفقا لقدرتها المالية، تعبيرا عن الدعم لأهداف الصندوق.

على صعيد آخر، نضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن إدانة الهجمات العنيفة على العاملين في المجال الإنساني في شتى مناطق العالم والقلق إزائها بشأنها. وفي هذا المقام نؤكد مرة أخرى الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والحكومات، من أجل تحديد المخاطر وتحديد تدابير أكثر فعالية للحماية من الأعمال الإجرامية المحتملة التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ العمل الإنساني.

المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ تحدد الإطار الأساسي الذي تسترشد به المساعدات الإنسانية. ووفقا لتلك المبادئ التوجيهية، يكتسي تعاون المجتمع الدولي في دعم الجهود التي تبذلها الدول على الصعيد الوطني، أهمية بالغة في تلبية احتياجات السكان المتضررين من الحالات الإنسانية. ولا تزال كولومبيا ملتزمة بتنفيذ أطر العمل التي تحددها الجمعية، وجنبا إلى جنب مع جميع الدول والمجتمع الدولي، بتعزيز التقدير الذي يستحقه العاملون في المجال الإنساني لما يقومون به من عمل حيوي يوميا في جميع أنحاء العالم.

السيد عليموف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعد الاتحاد الروسي الاشتراك في مناقشة اليوم بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث. بينما نرغب في المحافظة على الطابع غير السياسي للمناقشة، نؤيد مواصلة تطوير هذه المساعدة وتعزيزها. ومما يكتسي أهمية بالغة في هذا السياق التزام المجتمع الدولي بالمبادئ التوجيهية الواردة في القرار ١٨٢/٤٦ بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. نحن مقتنعون بأن الإدماج المتسق والشامل لهذه المبادئ في العمل الإنساني يمكن أن يساعد على تحقيق أفضل النتائج عند تقديم المساعدة للسكان المتضررين.

إن النهج الموجّه نحو تحقيق النتائج في الاستجابات الإنسانية وحالات الكوارث، والذي يسعى بشكل خاص إلى تجنب مزيد من فقدان الأرواح، وخاصة في الساعات والأيام الأولى بعد وقوع الكارثة الطبيعية، وسيلة هامة لضمان فعالية عمل كامل آلية المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث. لقد أيدنا باستمرار تعزيز

التنسيق في هذا المجال وتطوير التعاون بين الدول المتضررة، ومنظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة وبلدان العبور، وكذلك الدول الملاصقة. والهدف هنا هو ضمان وصول المساعدة الإنسانية الطارئة للسكان المتضررين طوال فترة عمليات الإغاثة الإنسانية من دون عائق وفي الوقت المناسب.

عند النظر في مسألة الكوارث كجزء من تغير المناخ، نود أن نشدد على أهمية اتباع نهج متوازن تجاه تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ وتدابير التكيف معها. فخلال الأزمة الاقتصادية المالية العالمية، كانت هناك زيادة حادة في الضعف، ولا سيما في البلدان النامية، في مواجهة الكوارث الطبيعية، وبالتالي في زيادة اعتمادها على المساعدات الإنسانية. ونرى أنه يجب ألاّ يحيد بصرنا عن تقديم المساعدة الإنسانية والإبقاء على الوتيرة الحالية لتطوير التعاون في هذا المجال.

نود أن نؤكد أن حكومات الدول التي تتلقى المساعدات الإنسانية لديها امتياز حصري من حيث تنسيق المساعدات، الذي يتضمن البت في وسائل نقل إمدادات المساعدات والطرق التي تسلكها، واختيار شركائها ووضع معايير لأعمال المنظمات الإنسانية وبقائها في المنطقة المنكوبة على أساس التشريعات الوطنية.

في هذا السياق يؤدي ما يسمى بالوصول الإنساني دوراً هاماً ينبغي أن يقوم أولا وقبل كل شيء على التوقيت المناسب لتقديم المساعدة الإنسانية الملائمة إلى السكان المحتاجين من خلال توفير المواد والخدمات اللازمة. ونرى أن السماح للعاملين الإنسانيين الأجانب الوصول إلى المناطق المنكوبة ما هو إلاّ جزء من هذه المهمة الهامة. ونتفق مع فكرة الأمين العام القائلة بأن العنصر الرئيسي لتحسين فعالية المساعدة الإنسانية هو بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي، الذي يتضمن الاستعداد للكوارث والاستجابة لها، والتخفيف من الآثار، وتطوير نظام للإنذار المبكر، بما في ذلك تحسين آليات التقييم والتنبؤ بوقوعها. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تعزيز البحوث العلمية والتطبيقية في هذه المجالات.

وثمة جزء هام لتحسين آليات الاستجابة على أرض الواقع يسمى بالنهج العنقودي. ونرى أنه ينبغي استخدام هذا النهج بعناية، مع مراعاة الخصوصيات والحالات السائدة محليا. علاوة على ذلك، ينبغي لحكومة الدولة المستفيدة أن تؤدي دورا حاسما في تحديد أولويات القطاعات والمجموعات لأفرقة الاستجابة الإنسانية الأجنبية. ونعتبر أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لكفاءة الوكالات الوطنية والدولية الإنسانية للاستجابة في حالات الكوارث. ونؤيد التعاون البنّاء والتنسيق بين منظمات المساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية، مع قيام الأمم المتحدة بدور رائد.

إن أحد أهم نتائج الجهود الشاملة المبذولة لتحسين آليات الاستجابة الإنسانية هو التشغيل الفعال للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ومما لا شك فيه أن المؤتمر الرفيع المستوى الذي سيعقده الصندوق غدا وبعد غد، سيكون حدثا هاما من حيث زيادة تحسين فعالية ذلك الكيان وإنتاجيته. وروسيا مستعدة للعمل بصورة بناءة لتعزيز آلية التمويل الإنساني تلك.

السيدة إليس (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إننا إذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة لضرب أمواج تسونامي منطقة المحيط الهندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، حان الوقت لأن ننظر في دور الأمم المتحدة في الاستجابة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة.

للأسف، ما برحت أحداث العام الماضي تظهر الحاجة الماسة إلى المساعدة الإنسانية الدولية. فما زالت أعداد كبيرة من الناس تتضرر من الكوارث الطبيعية. إن استمرار

ارتفاع أسعار المواد الغذائية في كثير من المناطق، وتصعيد الصراعات والأثر الذي تتركه الأزمة المالية العالمية على المجتمعات الضعيفة كلها أمور توضح الحاجة إلى استجابة دولية منسقة وفعالة ولمساءلة.

تدرك أستراليا الصلة بين تغير المناخ وزيادة وتيرة الكوارث الطبيعية وشدتها. وفي الأشهر الأخيرة، في الفلبين وفييت نام والسلفادور، شهدنا بوضوح التأثير المدمر الذي يمكن أن تلحقه المخاطر المرتبطة بالمناخ في الأرواح وسبل العيش والبلدان النامية. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة لإطار عمل هيوغو، نحث جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الأوسع على الاستفادة من المعرفة القائمة والزخم لصالح الحد من مخاطر الكوارث، من أجل المساعدة في مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ.

إن احتمال تكرار وقوع الكوارث في المناطق المعرضة للأخطار التي أصبحت ضعيفة بسبب عوامل مثل التحضر السريع أو والفقر أو التدهور البيئي يعني أن الحد من أخطار الكوارث يجب أن يُدمج في العمل الإنساني وجهود الإنعاش المبكر. ومن شأن اتباع ذلك النهج بناء قدرة المجتمعات والبلدان على التكيف والاستعداد في الأجل الطويل، والأمر الأهم، دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

نحن نشعر بالقلق إزاء تزايد عدد المشردين نتيجة الصراع والأخطار الطبيعية. ونؤيد بقوة المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، ونرحب باتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن حماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم، التي اعتمدت مؤخرا. ونعتبر تلك الاتفاقية اتفاقا تاريخيا، لأنها تبين الدور القيادي الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في معالجة المسائل الإنسانية.

تعطي أستراليا أولوية عالية لضمان مراعاة تلبية احتياجات جميع الأشخاص المتضررين من الصراعات والكوارث الطبيعية، بما في ذلك احتياجات المعوقين. ونظر لأن هناك أكثر من ٦٥٠ مليون شخص في العالم يعانون نوعا من الإعاقة، علينا التأكد من أن الأقلية الأكثر عددا في العالم والأكثر حرمانا مشمولة في جميع جوانب السياسات الإنسانية والتخطيط لها وتنفيذها.

نعرف أيضا أن النساء والفتيات والفتيان والرجال يتأثرون بشكل مختلف جراء الصراعات والكوارث الطبيعية. ولكي تكون الاستجابة الإنسانية فعالة، لا بد من إدماج منظور جنساني في جميع جوانب الاستجابة. كما ندعو إلى إيلاء اهتمام خاص لضمان حصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ.

نؤكد كذلك على أهمية اتخاذ تدابير متكاملة، كجزء من العمل الإنساني، لمنع العنف القائم على نوع الجنس ومكافحته. إن مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية مثال ممتاز على هذه التدابير. ونشجع على مواصلة بذل الجهود لضمان انتشار الفنيين المدربين تدريبا جيدا ذوي الخبرة في المجال الجنساني والعنف القائم على أساس نوع الجنس في العمليات الإنسانية. نشدد على أن أنشطة الحماية هامة جداً وحيوية للاستجابة الإنسانية. أستراليا تواصل الدعوة من أجل التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي، بالإضافة إلى حماية المرأة، ينص على مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في عمليات السلام وعمليات بناء السلام. في هذا الصدد، نرحب باتخاذ مجلس الأمن القرارين ١٨٨٠ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

تعرب أستراليا عن قلقها العميق إزاء تزايد عدد التهديدات للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وشن الهجمات العنيفة عليهم وعلى مرافقهم. إن لهذه الهجمات تأثيرا مدمرا على إيصال المساعدات الإنسانية، إذ يحول في نهاية المطاف دون تلقي الناس المساعدة المنقذة للحياة التي يحتاجونها بشدة.

ولا بد من عكس مسار هذا الاتجاه. و لم تشتد قط الحاجة أكثر إلى قيام جميع الجهات الفاعلة باحترام المبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

في الختام، تود أستراليا أن تشكر وكيل الأمين العام هولمز، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات التنفيذية للأمم المتحدة على الدور الحيوي الذي يؤدونه في مجال الإغاثة الإنسانية، ونعرب عن تقديرنا لجهودهم الدؤوبة لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة البشرية.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أشارك في هذه المناقشة الهامة بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث. اليوم، تؤثر الكوارث الطبيعية التي تشتد حدتها بسبب تغير المناخ على عدد من الناس يفوق عدد المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن الصراعات أو الاضطرابات الداخلية. ويتزايد باستمرار عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية نتيجة للكوارث الطبيعية. وفي الوقت الذي يتزايد فيه عدد الأشخاص المحتاجين نتيجة لتحديات متنوعة، هناك حاجة موازية لتحسين مستوى التنسيق مع الدولة المتضررة، وتوفير الموارد على نحو أكثر فعالية ومساءلة وعلى أساس الحاجة.

أدت الأزمات المتعددة في مجالات المال والطاقة والغذاء إلى تعاظم التحديات المتنوعة التي يواجهها عالم المساعدات الإنسانية. وفي الوقت الذي ضربت فيه الأزمة المالية والاقتصادية مصادر التمويل اللازم للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، زاد انعدام الأمن في مجالي الغذاء والطاقة من ضعف السكان المحتاجين.

لا توجد حلول سهلة للتحديات التي نواجهها. فتلك التحديات يجب أن تقابلها استجابة منسقة وفعالة من خلال التفكير الابتكاري وتنشيط الجهود لحالات الطوارئ الإنسانية المتوقعة والتغلب عليها. ولئن كان يجب علينا مواصلة البحث عن حلول لتلك التحديات الجديدة والناشئة في وجه تقديم المساعدة الإنسانية، فينبغي لنا أيضا محاولة تحسين ما يلي.

أولا، ينبغي لنا تحسين آلية التنسيق التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، التي تظل محورية في تقديم المساعدات الإنسانية وعرض الحالة على أرض الواقع أمام العالم. فالتنسيق جوهر المسألة بينما تشح الموارد لتجنب تداخل عمل الوكالات الإنسانية ذات الصلة. ثانيا، علينا تحاشي التركيز المتغير على ما إذا كانت التحديات الإنسانية الناجمة عن حالات الطوارئ المعقّدة أكثر تعقيدا من التحديات التي تسببها الكوارث الطبيعية أو العكس، لأنه ينبغي لموضوع المساعدات الإنسانية أن يكون بارزاً ولا ينبغي أن يطغى عليه الطابع السياسي والنفعي.

ثالثا، يستدعي الطابع المعقد للعمل الإنساني الحساسية فيما يتعلق بحالات محددة، والاستجابة لاحتياجاتها. فلا يمكن أن يكون لدينا علاج واحد لجميع حالات تقديم المساعدة الإنسانية. رابعا، علينا الاستفادة من وسائل بديلة مثل زيادة المشتريات المحلية من الموارد المادية وتوظيف الخبرات المحلية لتوفير الأموال. خامسا، يجب أن يكون هناك جهد مستمر لبناء الثقة بين الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية والدول المتضررة. سادسا، ما زال بناء القدرات عنصراً هاماً للتأهب المحلي في البلدان التي يرجح أن تتضرر من حالات الطوارئ الإنسانية.

سابعا، إن مساءلة جميع الأطراف الفاعلة الإنسانية ستلهم الآخرين على أن يحذوا الحذو نفسه. علاوة على ذلك، ينبغي لأية آلية إبلاغ أن تتابع الحقائق وأن تبقى مدركة لمختلف الحالات غير القابلة للمقارنة. فالتسييس

غير اللازم لأعمال الإغاثة الإنسانية له آثار سلبية على السكان المتضررين.

للأسف، شهدنا زيادة في أعمال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني. وباكستان تدين الهجمات الإرهابية على العاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون خدمات هامة لأشد الناس حاجة إلى مساعدتهم. وفي الوقت الذي يتعين فيه على الدول الأعضاء مواصلة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان سلامتهم وأمنهم، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أيضا توفير التدريب وبناء القدرات اللازمة للجهات الفاعلة الإنسانية لعلها تظل مدركة للبيئة التي تعمل فيها، بما في ذلك من خلال تعزيز التنسيق مع الدول الأعضاء.

وعانت باكستان مؤخرا من حالات إنسانية طارئة تباينت في طابعها، بما فيها الكوارث الطبيعية، التي تسببت في حالات تشريد وخسائر في الأرواح والبنية التحتية. إن الزلزال المدمر الذي وقع عام ٢٠٠٥، والأمطار الغزيرة والفيضانات التي حدثت عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، ونزوح السكان مؤخرا في شمال غرب البلاد، كلها أمور تضاف إلى التحديات التي يواجهها بلدنا، كما تكسبنا خبرة قيِّمة في معالجة الحالات الإنسانية. لقد اكتسبنا هذه الخبرة خصوصا في مرحلة إعادة التأهيل وعملية مساعدة السكان النازحين في الجزء الشمالي الغربي من البلاد في زلزال عام ٢٠٠٥.

وبناءً على تجربتنا بالزلازل، توخينا آلية لامركزية للتأهب على مستوى التقسيمات الإدارية. وساعد ذلك على إنشاء الإطار المؤسسي والتشريعي والهيكلي، بما في ذلك إنشاء سلطة للتعمير وإعادة التأهيل معنية بالزلزال تكون مركزا لتنسيق جميع أنشطة إعادة الإعمار وإعادة التأهيل، وإنشاء لجنة وطنية وسلطة لإدارة الكوارث تابعتين لرئيس مجلس الوزراء، ولجان وسلطات لإدارة الكوارث في المقاطعات، وإطار وطني لإدارة مخاطر الكوارث.

تلك المؤسسات والإطار التشريعي والهيكلي الأساسي ساعدتنا في إدارة حالات النزوح الراهنة وإعادة التأهيل اللاحقة للعائدين في شمال غرب البلاد. إن التأهب للكوارث وبناء القدرات عملية مستمرة، والتدابير التي تتخذها حكومتنا عمليه جارية على قدم وساق وتحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي ودعمه.

إن حكومة باكستان بالاعتماد على الآليات القائمة، اتخذت الخطوات الهامة التالية للحصول على المساعدة وإعادة تأهيل السكان العائدين. أولا، هناك مجموعة دعم خاصة لتوفير جهود الإغاثة والتنسيق على المستوى الاتحادي. ثانيا، أنشئت وحدة لمواجهة حالات الطوارئ على جميع المستويات الإقليمية. ثالثا، تقدم المنح النقدية للأسر المتضررة في إطار برنامج بيدازير لدعم الدخل، الذي يتضمن أيضا توفير الإغاثة في مجال استهلاك الغاز والكهرباء مجانا لعدد محدود من الوحدات. رابعا، وضع سياسات عودة للسكان النازحين لضمان العودة الآمنة والمأمونة والدائمة. وأخيرا، تم تقديم مجموعة إغاثة لشطب القروض الزراعية والقروض غير الزراعية المدينين بها صغار المزارعين.

في جميع الأوقات، يظل محوريا الدور الأساسي الذي تقوم به الدولة المعنية في الشروع في تقديم المساعدات الإنسانية وتحديدها وتنسيقها وإيصالها. ويبقى احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية المعيار الشامل في جميع جوانب التنسيق، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): على مدى عقود من الزمن، ظلت المساعدة الدولية للشعب

الفلسطيني تمثل عنصرا لا غنى عنه وأحد العوامل الرئيسية في مثابرة الفلسطينيين على كفاحهم من أجل إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي الغاشم الذي جرهم إلى درك أسفل من الفقر والاعتماد على المساعدات. إن تلك المساعدات هي المصدر الوحيد للبقاء والرزق بالنسبة لآلاف الأسر الفلسطينية خلال الفترات المتواصلة من عدم الاستقرار والضياع والأزمات، وهي تساعد الأسَر على التخفيف من مشاقها ومعاناتها.

يعرب الشعب الفلسطيني وقيادته عن الامتنان العميق على تلك المساعدة القيِّمة للغاية. ولكننا اليوم ونحن نجتمع لمناقشة هذه المسألة، نعتقد أنه لا بد من طرح أسئلة هامة. إلى أي مدى ساعدنا هذه المساعدات في تحقيق إمكاناتها الكاملة؟ كم تحمّل المجتمع الدولي من تخريب لجهوده الرامية إلى تقديم المساعدة المستمرة؟ كم عدد المشاريع الأخرى المموّلة دوليا والجهود المبذولة التي نحن مستعدون للسماح للدولة القائمة بالاحتلال بتقويضها ونسفها وهي تواصل الإمعان في سياساتها وممارساتها غير المشروعة، مما يزيد من شدة الأزمة الإنسانية، وبالتالي الاضطرار إلى تغيير مسار المساعدات من التنمية وبناء الدولة إلى إدارة الإغاثة والأزمات؟ إلى متى سيبقى المجتمع الدولي مستعدا لدفع ثمن الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال وذلك بالتخفيف من عواقب تلك الأعمال بدلا من وضع حد لها؟

إن الأرقام الإسرائيلية المتعلقة بالحالة الإنسانية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مذهلة ومأساوية. وفي الواقع، كل التقارير التي صدرت مؤخرا وثقت العبء الهائل الذي يجب على الوكالات الدولية تحمله في محاولتها لتلبية الاحتياجات الناشئة باستمرار للسكان المدنيين الفلسطينيين والتخفيف من حدة الأزمة المستحكمة. وذلك كله بسبب الإجراءات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية التي أعادت عجلة التنمية الفلسطينية إلى الوراء. لذلك، وعلى الرغم من رغبة الشعب الفلسطيني في تحقيق التنمية بغية إنشاء دولته في المستقبل، تواصل السياسات والممارسات الإسرائيلية إغراق شريحة كبيرة من السكان المدنيين الفلسطينيين في براثن الفقر المدقع.

ويلخص أحدث تقرير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الحالة البائسة كما يلي:

”ما فتئ احتلال الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وتدابير الاحتجاز التعسفي، واستخدام القوة بشكل غير متناسب، وهدم المنازل، وفرض قيود صارمة على الحركة، والافتقار إلى رخص البناء، وسياسات الإغلاق يُشدد وطأة المشاق الاقتصادية والاجتماعية التي يكابدها السكان الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة“. (A/64/77 ، الموجز)

علاوة على ذلك، تخلص اللجنة إلى أنه ”لا يزال نظام الإغلاق الإسرائيلي يشكل سببا رئيسيا للفقر والأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة،“ (المرجع نفسه)، وهو يُخالف خريطة الطريق واتفاقية جنيف وسائر قواعد القانون الدولي.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة أصدر مؤخرا تقريرا عن تقديم المساعدة للفلسطينيين يخلص إلى أن

”من بين السنوات الخمس والعشرين التي ما برح فيها الأونكتاد يرصد ويستقصي أداة اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة وبيئة السياسات المؤثرة فيه، من المؤكد أن عام ٢٠٠٩ قد شهد حالة من الضعف لم يسبق لها مثيل ... يواجه الاقتصاد الفلسطيني اليوم تحديا حقيقيا يهدد سلامته، بل وحتى مقومات قدرته على الاستمرار التي يجب

أن يتمتع بها لكي يصبح حل الدولتين حقيقة واقعة“. (*TD/B/56/3، الموجز التنفيذي)

إن الصورة في قطاع غزة، بطبيعة الحال، أكثر قتامة، حيث نجح الحصار غير القانوني واللاإنساني الذي تفرضه إسرائيل في دفع المنطقة إلى حافة الانهيار في جميع جوانب الحياة. ولم يوضع حد للنموذج الأكثر وحشية للعقاب الجماعي الذي تفرضه الدولة القائمة بالاحتلال على السكان المدنيين الفلسطينيين، ويرقى إلى جريمة حرب، على الرغم من دعوات المجتمع الدولي لإيقافه وأوجه القلق التي أعرب عنها باستمرار حياله.

بدلا من ذلك، بالإضافة إلى الحصار غير المشروع، شنت إسرائيل عدوانا عسكريا وحشيا على السكان ألحق الموت والدمار وربما الضرر الدائم بالبيئة هناك. وأسفر الهجوم الضاري على غزة عن تدمير تام للبنية التحتية والكهرباء والمجاري وشبكات المياه. ودمر مئات الآلاف من المنازل والممتلكات الاقتصادية والزراعية والتجارية، بما في ذلك مرافق الإنتاج الغذائي والصناعات الأخرى، فضلا عن المئات من المؤسسات العامة، بما في ذلك المستشفيات والمدارس بل مرافق الأمم المتحدة التي تساعد السكان. وبسبب التعنت الإسرائيلي المستمر تعرقلت تماما الجهود المبذولة لإصلاح المنازل المدمرة والبنى التحتية والمؤسسات.

كما أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل خفّض وحدّ كثيرا من كمية ونوع السلع المسموح بدخولها إلى غزة، ومنع بشكل كامل كل الصادرات من غزة. ووضع ذلك قطاع الصادرات الزراعية من غزة الذي كان مزدهرا ذات مرة على رأس قائمة القطاعات المعرّضة للخطر. وطوق الخناق الذي تلفّه إسرائيل حول الحياة الاجتماعية – الاقتصادية لا يزداد إلاّ إحكاما. ومعظم الصناعات والقطاعات الاقتصادية توشك على الانهيار، مما دفع الأغلبية العظمى من السكان الفلسطينيين في قطاع غزة إلى الاعتماد المطلق على المعونات الدولية.

وكما لو أن الحصار والموت والدمار لم يكونوا كافيين، فقد أعاقت السلطة القائمة بالاحتلال وصول الإغاثة والمساعدات أيضا. وتعهد المانحون الدوليون بتقديم ما قيمته ٥,٢ بليون دولار من المساعدات لغزة التي مزقتها الحرب في مؤتمر عقد في شرم الشيخ بمصر في آذار/مارس، ولكن هذه الأموال لم تصل بعد إلى غزة لإعادة إعمارها. وتواصل إسرائيل بوقاحة تحدي قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وقرار الجمعية العامة (دإ-١٨)، اللذين يدعوان إلى الفتح الفوري لمعابر غزة الحدودية.

أما بخصوص الحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فإن إسرائيل تواصل خرقها الفاضح للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تدعو الدولة القائمة بالاحتلال إلى وقف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، ومصادرة الأراضي الفلسطينية والعقاب الجماعي للسكان المدنيين. وإسرائيل تمعن في تلك السياسات والممارسات غير القانونية من خلال الاستمرار في بناء المستوطنات غير القانونية وتوسيعها بمعدل لم يسبق له مثيل، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة وحولها، وكذلك من خلال إصدار أوامر هدم منازل الآلاف من الفلسطينيين في المدينة. ذلك، بالإضافة إلى البناء غير المشروع المستمر للجدار الذي يعرقل بصورة حادة إمكانية وصول الفلسطينيين إلى أماكن العمل والمدارس والأراضي الزراعية والرعاية الصحية، ويسبب ضررا بالغا لحياتهم الاجتماعية – الاقتصادية.

إن ذلك النظام الاستعماري تحرسه وتستديمه مصفوفة متعددة الطبقات من الحواجز والقيود المفروضة على التنقل، مع وجود أكثر من ٥٥٠ من نقاط التفتيش والحواجز الثابتة.

ولذلك السبب، على الرغم من الإنجازات الملحوظة التي حققتها السلطة الفلسطينية في مجال إنفاذ القانون والشفافية المالية وجهود التنمية، ما زالت المؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية تظهر تراجعا كبيرا. وفي غضون خمس سنوات، خسر الاقتصاد الفلسطيني ٨,٤ بليون دولار من الإيرادات المحتملة – ويعادل ذلك ضعف قيمة الاقتصاد الفلسطيني اليوم. ومن شأن ذلك أن يدق ناقوس الخطر لنا؛ لأن تلك الإيرادات المحتملة، مقرونة بالخسائر التي لحقت بسبب تدمير المشاريع والجهود الممولة دوليا أو تخريبها، تظهر المصيدة الخطيرة التي وقعت فيها عمليا الجهود الإنمائية الفلسطينية والمساعدات الدولية.

على مدى السنوات القليلة الماضية، ازدادت المعونة الدولية للشعب الفلسطيني بشكل ملحوظ. ومع ذلك لم يكن لهذه الزيادة تأثير يذكر على الواقع المرير على الأرض بسبب التوسع الاستعماري والعدوان العسكري المستمر والحصار الذي ما زالت إسرائيل تفرضه على السكان. إن ذلك اتجاه غير مقبول يجب على المجتمع الدولي معالجته بجدية ووضع حد له. ولكي يحقق تقديم المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني النتائج المرجوة، ينبغي للمجتمع الدولي التركيز على مساعدة السلطة الفلسطينية على تنفيذ برنامج الدولة لديها. إن التمويل أمر بالغ الأهمية، ولكنه ليس كافيا. يجب بذل جهود جدية والعمل على إزالة جميع العقبات الهائلة التي تضعها إسرائيل على أرض الواقع لتقويض البرنامج. وما لم يحدث ذلك، فإن تقديم المساعدة الدولية والدور الحيوي الذي تقوم به لن يكونا في نهاية المطاف سوى تغطية لتكاليف الاحتلال الإسرائيلي بدلا من تحقيق التنمية وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة، الذي يشكّل الضمان الوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، قدمت السلطة الفلسطينية برئاسة الدكتور سلام فياض، برنامجا معنونا ”فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة“، يتوخى إقامة دولة مستقلة في غضون سنتين. ورحبت بذلك البرنامج، الذي حظي بتأييد دولي واسع، مجموعة الدول المانحة للسلطة الفلسطينية – لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

وبالتالي، نؤكد مجددا على دعوتنا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلينا في جهودنا لبناء دولتنا المستقلة، وإقامة العدل وتحقيق السلام في وطننا والدفاع عن المبادئ التي تمثلها هذه الجمعية. ومما لا شك فيه أن هذا يمثل اختبارا لقدرتنا على الصمود كشعب مضطهد واختبارا للمصداقية الدولية بالقدر نفسه. وفي الواقع، يجب على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية بإرغام الدولة القائمة بالاحتلال على وقف انتهاكاتها ووضع حد لحصارها الذي يشلّ جميع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

إن السبب في الفقر المدقع الذي يعيشه الفلسطينيون الآن معروف لنا جميعا. إنه الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي استمر لفترة ٤٢ عاما. ولذلك، وكما تتفق في الرأي منظمات دولية عديدة، لن يتسنى الانتعاش الاقتصادي والإصلاح الكاملان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهما الهدفان اللذان يحركان المساعدات الدولية، إلا بانتهاء هذا الاحتلال.

لن يسمح أبناء الشعب الفلسطيني بأن يقف في طريقهم إصرار إسرائيل على السعي لتحقيق الهيمنة والاستعمار وبناء الجدار، والوحشية في التدمير والعنف والتمييز. وهو سيواصل تعمير ما يدمره الاحتلال، والمحافظة على الحياة والمجتمع اللذين يحاول الاحتلال تفكيكهما وإعادة زراعة ما اقتلعه الاحتلال. ونلتزم التزاما لا يتزعزع بممارسة حقوقنا غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير

المصير والسيادة الكاملة على مواردنا الطبيعية. إن الخيار الوحيد لتحقيق السلام في المنطقة هو تمكيننا من إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومتصلة الأراضي وتملك مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية.

هدفنا هو الوقوف أمام الجمعية العامة، قريبا، لنعلن أننا تغلبنا على التبعية من خلال السيادة، وأن أي مساعدة دولية قد نسعى للحصول عليها ستكون لإكمال تعافينا من الاحتلال، بدلا من الاستمرار في معالجة آثاره المدمرة. ولكن لكي نفعل ذلك، نحن بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي من أجل حماية استثماره في السلام؛ والتأكد من أنه ليس بلا طائل.

السيد بيريز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بما أن بيرو بلد يعاني بصورة دورية من آثار الكوارث الطبيعية، فهي تدرك الحاجة إلى الاستعداد لمجابهة عواقب لا يمكن التنبؤ بها. ومن الواضح أن جهودنا الموجهة من خلال النظام الوطني للدفاع المدني، تكتسي أهمية بالغة في مواجهة أي محنة من هذا النوع. ومع ذلك، عندما واجهنا الكوارث الطبيعية الخطيرة، ما كانت الاستجابة الفورية الوطنية وحالة الانتعاش اللاحقة ستحقق النتائج نفسها لولا الاستجابة الفعالة من المجتمع الدولي، التي شملت العمل الإنساني من العديد من الدول ومنظومة الأمم المتحدة والصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

نظرا لأن أراضينا عانت الكثير من حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، يمكن لبيرو أن تشهد على الأهمية والقيمة الكبيرتين للتعاون الإنساني الدولي في دعم الجهود الوطنية، وعلى دور تلك المساعدة في إنقاذ الأرواح البشرية عندما تنشأ أي حالة طوارئ طبيعية كانت أو معقّدة.

الأمين العام في تقريره تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث (A/64/84) شدد على التوافق المتنامي في الآراء العلمية بشأن وجود احتمال تزيد نسبته على ٩٠ في المائة، في أن يكون تغير المناخ هو سبب الزيادة في شدة وتكرار الكوارث الطبيعية، بخلاف الزلازل وثورات البراكين. ويكتسي ذلك الرأي أهمية بالغة بالنسبة إلى بيرو التي شهدت لعدة سنوات تكرار حدوث ظاهرة الصقيع الشديد في المناطق المرتفعة من البلد. وتلك الظاهرة التي تثقل كل سنة كاهل الجهود التي تبذلها الحكومة البيروفية لمواجهة الكوارث الطبيعية، تؤثر على الاقتصاد الوطني ونوعية الحياة للمجتمعات المحلية التي تعاني من ويلات الطبيعة. ولكنها قبل كل شيء، تسبب خسائر في الأرواح البشرية. إن ما يحدث في بيرو هو مثال آخر على كيفية عمل تغير المناخ على زيادة الطلب على التعاون الدولي الإنساني.

نتفق أيضا مع الأمين العام على أن الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة تولد قدراً أكبر من المخاطر في مجالات أزمة الغذاء والنقص في المياه والطاقة والفقر المدقع والنمو السكاني والتحضر العشوائي والهجرة والأوبئة. فتلك الحالات يمكن أن تولِّد أنواعا جديدة من الأزمات الدورية وحالات الطوارئ، ويمكن أن تؤدي إلى تردي حالات الطوارئ الإنسانية الموجودة لدينا بالفعل. ولذلك نعتقد أن الأمين العام قد قدم تقييما صحيحا. وينبغي للمساعدات الإنسانية معالجة حالات الطوارئ من منظور جديد يربطها بالجهات الفاعلة غير التقليدية في هذا المجال، مثل القطاعات الإنمائية والمالية والقانونية والعلمية والقطاع الخاص، ضمن قطاعات أخرى، في البحث عن حلول طويلة الأجل لمنع وقوع الكوارث ومواجهتها.

إن أحد العناصر الأكثر أهمية في مجال العمل الإنساني ومواجهة الكوارث هو القدرة على الإنذار المبكر، وقبل كل

شيء، نظم التأهب لخطر الكوارث والحد منها على الصعد الوطنية والدولية والمحلية والإقليمية. لهذا السبب، نعتقد أن المهم أن تسرّع الدول الأعضاء تنفيذ إطار عمل هيوغو، مع التشديد على تبادل المعرفة والخبرة وأفضل الممارسات، فضلا عن نقل التكنولوجيا وتوفير المساعدة المالية، بغية أن نتمكن من تفادي مخاطر جديدة ونقلل من المخاطر الحالية.

وفي مجال نظم الإنذار المبكر والمساعدة الإنسانية، من الأهمية بمكان وجود تنسيق مناسب بين الأطراف العاملة على إنجاز هاتين المهمتين، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وعمل المنسقين الوطنيين والإنسانيين مفيد للغاية. فعلى الصعيد الوطني، من واجب الحكومة أن تتولى عملية التنسيق الإنسانية، وأن تتحمل في الوقت نفسه المسؤوليات التي تنطوي على ذلك: كفالة وصول أفراد المساعدة الإنسانية وأعتدهم وإمداداهم على نحو سريع وآمن وبدون إعاقة، بغية أن يتمكنوا من توفير المساعدة الإنسانية للشعب المتضرر بأفعل طريقة ممكنة. والمؤسف، حسبما يشير تقرير الأمين العام، أن أسوأ عقبة تعترض تسليم المساعدة الإنسانية بفعالية، سواء كانت سلعا أو أجهزة أو عمالا، لا تزال تتمثل في استمرار وجود إفراط في المحاذير التي تعوق هذه المساعدة الأمر الذي يفاقم من معاناة الضحايا، مبعدا الدولة أكثر فأكثر عما ينبغي أن يكون هدفها الرئيسي.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن قلقه إزاء تزايد التهديدات لسلامة أفراد الأمم المتحدة شخصيا وللمساعدة الإنسانية عامة، بمن فيهم البعض الذين كانوا موضع تهجم في خطابات تحرض على العنف وهجمات جسدية متعمدة عليهم. ومن الضروري أن تتخذ الدول التدابير اللازمة لمنع هذه الأعمال. والمهم كذلك التشديد على أن حالات الكوارث تقتضي أيضا إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. إلى جانب ذلك، يجب التأكيد على النساء والأطفال والعجائز، الذين هم من بين أشد المجموعات ضعفا.

وبينما يواجه المجتمع الدولي تزايداً في حدة الكوارث الطبيعية وفي عنف الصراعات – فضلا عن الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية والاتجاهات العالمية الأخرى التي تدفع إلى زيادة الطلب العالمي على المساعدة الإنسانية – أصبح عمل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أكثر ضرورة، إلى جانب صناديق أخرى ترمي إلى تعجيل الإغاثة في حالات الكوارث. وهذه الإسهامات لا تزال أحد أبلغ مظاهر الإرادة السياسية لإغاثة الضحايا. وبدون هذه الإرادة السياسية، لا يمكن تقديم إلاّ القليل من المساعدة الإنسانية التي تحتاجها شعوبنا.

وينبغي ألاّ يغيب عن بصرنا أن الهدف المركزي من المساعدة الإنسانية الفعالة ينبغي أن يكون مساعدة البشر. وتحقيقا لذلك، ينبغي للدول أن تركز جهودها على التخفيف من حدة الحالة التي يعيشها المتضررون وتحسينها في الوقت المناسب، وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا لمساعدتها في تنفيذ تلك المهمة.

السيد الباروت (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، تشير تقارير الأمين العام إلى أن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في مجال المساعدات الإنسانية قد تضاعفت بصورة كبيرة في السنوات القليلة الماضية نظراً لتزايد الكوارث الطبيعية الناتجة عن تغيرات المناخ، وكذلك تزايد حالات النزوح الناتجة عن الصراعات المسلحة وما يترتب عليها من تزايد أعداد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية غوثية بالذات في البلدان النامية والبلدان الفقيرة. هذا بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية وأزمة الغذاء التي تضاعفت أثارها السلبية في تلك البلدان، وأدت إلى انخفاض حجم الاستجابة الوطنية والدولية للإغاثة، وهو

ما يستدعي مضاعفة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها المعينون لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتمكينها من القيام بمسؤولياتها، الأمر الذي يستدعي تعزيز تعاون الدول مع المنظمة في كل الصور الممكنة بما فيها تمويل كياناتها المعنية بالأنشطة الإنسانية، وتلبية الحاجة الماسة إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين وإزالة أي عوائق أمام العاملين في المجال الإنساني للقيام بعملهم، إلى جانب التزام جميع أطراف الصراعات المسلحة بحماية المدنيين أثناء تلك الصراعات عملا بأحكام القوانين الإنسانية الدولية، واتخاذ تدابير وقائية وفعالة إزاء المسؤولين عن انتهاك هذه القوانين وتقديمهم إلى العدالة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على حيوية دور الأمم المتحدة في حشد وتنسيق الجهود الإنسانية لتوفير المساعدات الغوثية والطارئة من ملايين الناس في المناطق المنكوبة. كما ندرك بأن الشراكة الدولية والتعاون مع المنظمة يمثلان الأسلوب الأنجح لتحقيق أفضل النتائج للأنشطة الإنسانية في العالم، وعليه حرصنا على تنسيق العديد من مبادراتنا ومساهماتنا الإنسانية مع وكالات الأمم المتحدة المعنية لتنفيذ المشاريع الغوثية الطارئة وطويلة المدى في البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة. ومن خلال عضويتنا في مجموعة دعم المانحين لأوتشا نساهم في تنسيق عمل المنظمة لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة في مجال الأنشطة الإنسانية. وتعتز دولة الإمارات بقيامها بإطلاق النداء الموحد للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩ الذي يحدث لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط.

وإلى جانب الوفاء بجميع التزاماتنا المالية لهيئات الأمم المتحدة المعنية بالمساعدات الإنسانية والأنشطة التنموية، تساهم حكومة دولة الإمارات ومجموعة من المؤسسات الخيرية في البلاد، تتقدمها هيئة الهلال الأحمر الإماراتية، في الجهود الدولية لتوفير المساعدات الغوثية في أوقات الطوارئ للمناطق المنكوبة في مختلف بقاع العالم. وقد تضاعفت مساهمات الإمارات خلال العامين الماضيين بنسبة ٣٠٠ في المائة حيث بلغت مساهمات الدولة للمنظمات الإنسانية عام ٢٠٠٨، ١٥٦ مليون دولار مقارنة بـ ٤٥ مليون دولار عام ٢٠٠٧. وبلغ إجمالي المساعدات الإنسانية والغوثية خلال السنوات الثلاث الماضية حوالي ٣ بلايين دولار شملت مساهمات الدولة في إعادة إعمار البلدان الخارجة من الصراعات وتمويل وتنفيذ مشاريع إنمائية فيها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وللتخفيف من أعباء ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، قمنا بإرسال ملايين الأطنان من القمح والمواد الغذائية إلى عدد من الدول المتأثرة منها.

ومن ناحية أخرى، تساهم الإمارات بشكل رئيسي في تنسيق وتعزيز جهود الإغاثة الدولية من خلال مراكز عالية الكفاءة للتسهيلات اللوجستية على أراضيها، تتقدمها مدينة دبي الدولية للخدمات الإنسانية، وهيئة الهلال الأحمر الإماراتي، ومكتب تنسيق المساعدات الخارجية، والذي يعد الأول من نوعه في الشرق الأوسط، لتنسيق شؤون الإغاثة الإنسانية على المستويين الوطني والدولي.

إننا نؤكد على أهمية تنفيذ توصيات المؤتمرات والقرارات الدولية المعنية بالاستراتيجيات الوطنية والدولية لمواجهة الكوارث الطبيعية والتصدي لها في كل المراحل. وقد عملنا مع عدد من الدول المتلقية لمساهماتنا على بناء إمكانياتها الوطنية لمواجهة الكوارث وتعزيز قدرتها على التنبؤ بها واحتواء آثارها. وعلى الصعيد المحلي قمنا بإطلاق مشروع إدارة الأزمات والاستجابة لحالات الطوارئ بهدف وضع آلية متكاملة للاستجابة في حالات الطوارئ والكوارث البيئية على المستوى المحلي.

تـولي الإمـارات العربيـة المتحـدة اهتمامـا خاصـا لمساعدة الشعب الفلسطيني وحكومته في ظل محنته الإنسانية الناشـئة عـن الاحـتلال الإسـرائيلي. وقـد ترجمنـا تـضامننا السياسي والمعنوي إلى دعـم مـادي واقتصادي مستمر يشمل المساعدات الإنسانية الطارئة والانمائية والفنية والـتي بلغت قيمتها حتى هذا العام أكثر من ٣ مليارات دولار، فضلا عن التعهـد بمبلـغ ١٧٤ مليـون دولار لبرنـامج إعمـار غـزة الـذي أعلـن عنـه في شـرم الـشيخ في آذار/مـارس ٢٠٠٩. وفي هـذا المجال نطالـب المجتمـع الـدولي بـإلزام إسرائيل، الـسلطة القائمـة بالاحتلال، برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني فـوراً لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إليه، والامتثال لقرارات الـشرعية الدوليـة ومبـادئ القـانون الإنـساني الـدولي واتفاقيـة جنيـف الرابعة وإنهاء احتلالها للأراضي العربية، واستئناف مفاوضات الـسلام اسـتناداً إلى القـرارات الدوليـة ذات الـصلة ومبـادرة الـسلام العربيـة. كمـا نحـث الـدول المانحـة علـى مواصـلة مـساعداتها للـشعب الفلـسطيني وحكومتـه لتلبيـة احتياجاتـه المعيشية إلى أن يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه وإنـشاء دولته المستقلة فلسطين وعاصـمتها القـدس الـشريف. وإلى أن يتحقق ذلك، نجدد دعمنا للأونروا ونؤكد على حيوية دورهـا ونطالـب بتـسهيل وصـول موظفيهـا ومـساعدتها إلى اللاجئين الفلـسطينيين في جميـع منـاطق عملياتهـا وضـرورة تزويـدها بالدعم المالي الكافي كـي يتسنى لها القيام بالتزاماتها تجاههم. وقـد ضـاعفنا تبرعاتنـا الـسنوية لوكالـة الأونـروا لتمكينـها مـن القيام بمسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

السيدة روفيروسا (المكسيك) (تكلمت بالاسبانية): طلبـت المكـسيك الكلمـة مـرة أخـرى لتعـرب عـن قلقهـا إزاء الزيـادة في الأحـداث الزلزاليـة والجويـة الـتي تُلحـق الـضرر بمجتمعنا، بوصفها تأثيرا سلبيا لتغير المناخ. وفي ذلـك الـصدد، يود وفدي أن يؤكد من جديد على مناشدته بمضاعفة الجهـود بغية التقليل من الخسائر في الأرواح والتكـاليف الماديـة الناجمـة عـن هـذه الأحـداث. فازديـاد الجفـاف والفيـضانات، وتراجـع كميـات الجليـد والثلـوج، والمزيـد مـن موجـات الحـر، وتزايـد الأمطار المدارية، وإمكانية تراجع المحاصيل إنما تـشكل بـضعة أمثلة على خطورة الآثار الناجمة عن تغير المناخ، علما بـأن ثمـة أنحاء من العالم أكثر عرضة من غيرها لتلك التغيرات.

وتـود المكـسيك أن تعـرب عـن تـضامنها مـع جميـع الذين وقعوا ضحايا الآثار الفظيعة الناجمة عـن هـذه الأحـداث الطبيعية. ونـود أن نـبرز أهميـة الحاجـة إلى أن يـضاعف المجتمـع الدولي جهوده الراميـة إلى تعزيـز ثقافـة حقيقيـة للوقايـة. وإزاء ذلك، تود المكسيك أن تذكّر بأن إطار عمل هيوغـو للأعـوام من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ يشكل خطوة أكيدة في ذلك الاتجـاه، لأنه يركز تركيزا خاصا على ما ينبغي القيـام بـه علـى مختلـف الـصعد مـن حيـث إدارة الأخطـار. وتلـك الآليـة تـضع قائمـة بالحد الأدنى من الخطوات لتعزيز تـدابير الوقايـة، بما في ذلـك، مـن جملـة أمـور أخـرى، إجـراء دراسـات، ووضـع خـرائط بالمواقع المعرضة للخطر، وإنشاء نظـم للإنـذار المبكـر، وزيـادة وعي المجتمعات المحلية.

ونأمل أيـضا مـن مؤتمر كوبنـهاغن المعني بتغير المنـاخ الذي يبدأ اليـوم تحديـدا أن يـسفر عـن حلـول حـسنة التوقيـت ودائمـة، تمـشيا مـع احتياجـات العـالم الملحـة اليـوم. وتـود المكسيك أن تؤكـد مـن جديـد اعتقادهـا بـضرورة إيجـاد فهـم أفضل لوتيرة الكـوارث الطبيعيـة وتغير المنـاخ، وهمـا ظاهرتـان بحاجة إلى معالجة بطريقة كلية بينما يجـري اسـتغلال الظـروف والفرص التي توفرهـا أجنـدة التكيـف مـع تغير المنـاخ وجهـود التقليل من خطر الكوارث.

والمكـسيك علـى يقـين بـأن التنـوع الحـالي في الميـدان الإنساني يـدلل علـى مـدى تفهـم المجتمـع الـدولي عنـدما يتعلـق الأمر بالتركيز على الكـوارث. واسـتغلال تلـك الفرصـة علـى نحو دائم بغية إفـادة مجتمعاتنـا المحليـة، ولاسـيما تلـك المتـضررة

من الكوارث، يقتضي أن نمتلك الأدوات المناسبة لتنسيق هذا النهج بشكل كافٍ. وإحراز تقدم في تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية يتطلب التزاما بالمشاركة النشطة في حوار سياسي على جميع المستويات، في سبيل إنشاء قدرات مؤسسية وبشرية لكفالة توفر الموارد المالية.

وبوسعنا اليوم أن نعتمد على جهود مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الجهود الإنسانية، ولا سيما على أدوات محددة لمواجهة حالات الطوارئ وخبراء فريق الأمم المتحدة الجاهز لتقييم الكوارث والتنسيق. والتنسيق الكافي للمساعدة الإنسانية يقتضي أيضا أن نمتلك أدوات مالية توازي المطالب الحالية. وفي ذلك الصدد، فإن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ يستجيب بطريقة يمكن التنبؤ بها، وشفافة، والأهم من ذلك حسنة التوقيت وفورية. والصندوق مبادرة هامة جدا في سياق إصلاح الأمم المتحدة، لأنه يعزز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ الإنسانية. ولقد أيدت المكسيك إنشاء الصندوق، ووفقا لقدراته تزيد إسهامها فيه عاما بعد عام. ورغم آثار الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، التي أفضت ببلدي إلى اعتماد سياسة صارمة جدا لضبط النفقات، ستظل إسهاماتنا في المستوى المماثل لمستوى هذه السنة.

وتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية يقتضي التزاما ثابتا من المجتمع الدولي. وينبغي لخبراتنا المتنوعة في السنوات الأخيرة أن تمكننا من النظر في حلول مناسبة للاحتياجات الحالية والمستقبلية، بغية تيسير الطلبات على المساعدة الإنسانية وإيصالها. لذلك، تود المكسيك أن تشدد على أنه من المهم وجود قواعد مشتركة لهذه الأنشطة. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه يتعين على المنظمة تأدية دور هام في توفير المساعدة التقنية للدول.

ولقد أبرزت المكسيك بالفعل ضرورة تجنب الازدواجية في بذل الجهود وتبديد الموارد على عمل قامت به أصلا آليات قائمة. وفي ذلك الصدد، تؤيد المكسيك التركيز على تنسيق المساعدة الإنسانية بالاستناد إلى تعاون في ما بين الآليات القائمة على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وتوسيع الحوار لتحسين الاستجابة الإنسانية للكوارث هو في صالح المجتمع الدولي بأسره.

وفي ذلك السياق، أسعد المكسيك أنها كانت الأولى في عقد سلسلة من الاجتماعات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حول موضوع آليات المساعدة الإنسانية الدولية. وكان الهدف من تلك الاجتماعات التي عقدت بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تيسير تبادل المعلومات والخبرات في ذلك الميدان والنظر في سبل تحسين التنسيق بين الدول والأمم المتحدة. وتلك المبادرة، التي بدأت في المكسيك عام ٢٠٠٨ واستمرت بنجاح هذا العام في البرازيل، سوف تتعزز أكثر في عام ٢٠١٠ برعاية حكومة الأرجنتين.

وتود المكسيك أن تؤكد من جديد قلقها إزاء تفسيرات تقييدية وغير مناسبة لكل ما هو مساعدة إنسانية تضعف حقوق الضحايا في تلقي المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب. وفي حالات الطوارئ، يتعين على الدول أن تنظر في حدود القدرة الوطنية وتمارس الحق في طلب المساعدة وتلقيها في ظل الظروف والإجراءات المناسبة. ولا شك في ذلك. لكن الذين يلقون المحاضرات علينا في حالات الطوارئ حول المساعدة الإنسانية بينما يضعون السيادة فوق احتياجات المتضررين لا يعملون سوى على تعريض أرواح وكرامة وصحة المتضررين للخطر.

وفي الختام، تود المكسيك أن تؤكد التزامها بجهود الأمم المتحدة وأعضاء اللجنة المشتركة بين الوكالات

لتحسين تنسيق المساعدة الإنسانية. ونود كذلك أن نؤكد مجددا دعمنا لعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكيل الأمين العام جون هولمز.

السيد سول كيونغ – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة عن المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ، التي ترسي وجهة العمل الإنساني الفعال. وبالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا أيضا، أود أن أعرب عن تقديري الخالص للسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والى فريقه على جهودهما الدؤوبة في التخفيف من الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. ونؤكد مجددا عزيمتنا الراسخة على العمل مع الأمم المتحدة لمساعدة الذين هم في أمسّ الحاجة إليها.

ومثلما تم توضيحه جيدا في تقارير الأمين العام، أن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية على الصعيد العالمي ما زالت تتنامى. فأعداد المشردين تتزايد بسبب الصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، والنكبات المتعلقة بتغير المناخ. ومما يفاقم من التعرض المأساوي للخطر ارتفاع أسعار الأغذية وندرة الطاقة والمياه. وبينما يتزايد الطلب على القيام بأعمال، فإن الكساد الاقتصادي العالمي يحد من القدرة على التصدي بفعالية لتلك التحديات.

والحكومة الكورية، إذ تنضم إلى الجهد الدولي لمواجهة التحديات والأزمات التي تلوح في الأفق، تكرر الدعوة إلى تنسيق أقوى من الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ، حسبما يدعو إليه القرار ١٨٢/٤٦ لعام ١٩٩١. ونكرر التأكيد على تمسكنا الصارم بمبادئ الإنسانية والحيادية والنزاهة والاستقلال.

ومثلما ورد في تقارير الأمين العام، شهدنا تزايدا هائلا في عدد الأطراف الإنسانية المنتشرة في العقدين الماضيين. وفيما يمكن اعتبار تلك الزيادة العددية علامة إيجابية، بمعنى أنها تظهر تزايد الرحمة والشعور بالمسؤولية من المجتمع الدولي تجاه البشر، إنما تشكل أيضا مخاطر جادة إزاء تجزئة وتداخل إيصال المساعدة الإنسانية. ولا شك في أن تكاثر الأطراف يستدعي جهودا أكبر للتنسيق في ما بينها لتحسين إيصال المساعدة وإحراز نتائج فعالة. ومن الأهمية بمكان للأمم المتحدة أن تؤدي دورا طليعيا في عملية التنسيق. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعرض بفعالية آليات التنسيق القائمة على أطراف جديدة، وأن تعمل في الوقت نفسه بنشاط على تعزيز التوعية بالمبادئ والقوانين الإنسانية في ما بين الأطراف الإنسانية.

وثمة جانب آخر يتعلق بتكاثر الأطراف في ميدان المساعدة الإنسانية هو أهمية التنسيق على الصعيد الإقليمي. ولئن نجحت الجهود لإصلاح منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنسيق الإنساني على كلا الصعيدين الوطني والدولي، بيد أن التنسيق الإقليمي يقتضي أن يتحسن أكثر على ما يبدو. ونعتقد أن آليات التنسيق الإقليمية ينبغي أن تتكامل تماما بغية الاستجابة المحلية للكوارث. وفي ذلك الصدد، يتعين على الأمم المتحدة أن تزيد انخراطها النشط في تنسيق الآليات الإقليمية.

وأود أن أذكر في ذلك الشأن أنه في منطقة آسيا – المحيط الهادئ، كان المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) مفيدا في تولي المناقشة المتعلقة بالتعاون الإقليمي، وفي وضع مبادئ توجيهية ونظم للتعاون في إدارة الكوارث على الصعيد الإقليمي. ومن المشجع أيضا ملاحظة أن الجهود الإقليمية للتعاون في مجال الاستجابة للكوارث باتت موضع نقاش في منتديات من قبيل مجموعة آسيان+٣، ومؤتمر قمة شرق آسيا، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وتأمل الحكومة الكورية من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن يزيد أكثر من انخراطه

الاستباقي في العمليات الإقليمية. والاستجابات الإقليمية القائمة على التنسيق الجيد ستكون حيوية لإنقاذ مزيد من الأرواح في حالات الطوارئ الحساسة من حيث التوقيت.

وبينما نسعى إلى تعزيز التنسيق، من المهم للأمم المتحدة أن تكثف جهودها لكفالة الوصول إلى المتضررين بالترافق مع كفالة السلامة والأمن لأفراد المساعدة الإنسانية. والأحداث الأخيرة في أفغانستان، ووسط أفريقيا، والفلبين تشير إلى أن عمال المساعدة الإنسانية يتعرضون أكثر فأكثر لخطر الهجوم العدواني. وخلال عام ٢٠٠٩، أظهرت حالات الطوارئ المعقدة في قطاع غزة وسري لانكا وباكستان واليمن والسودان والعديد من الأماكن الأخرى كم تعيق محدودية الوصول إلى الضحايا من العمل الإنساني.

وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود الأمين العام لتعزيز نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، ونعطي أولوية عليا لأمن وسلامة أفراد المساعدة الإنسانية. علاوة على ذلك، نعتقد أن على الأمم المتحدة أن تشرك منظمات محلية غير حكومية وإقليمية، من قبيل آسيان والاتحاد الأفريقي، في تعزيز شبكات الأمن في الميدان. فذلك سيمكّن الأمم المتحدة من حماية أفراد المساعدة الإنسانية على نحو أكثر فعالية، ويوفر مزيدا من خيارات الوصول الآمن وبدون إعاقة وفي الوقت المناسب إلى الضحايا.

والجهود الآيلة إلى تعزيز الحد من أخطار الكوارث والتأهب هامة بقدر أهمية إيصال المساعدة الإنسانية نفسها. وبالتعاون مع جهود الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، يمكن لاستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث أن تؤدي دورا للربط بين الإغاثة في حالات الطوارئ والتنمية. وإطار الحد من أخطار الكوارث يتعين إدماجه في خطط إعادة الإعمار بغية أن يتسنى للأنشطة التي تعقب الكوارث معالجة الأمور واتخاذ التدابير الوقائية، من قبيل نظم الإنذار المبكر، بغية التقليل إلى الحد الأدنى من آثار الكوارث في المستقبل أو تفاديها.

أخيرا، ولأجل تعزيز فعالية المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ، يتعين على الأمم المتحدة أن تدرج المنظور الجنساني في المجال الأوسع نطاقا للشؤون الإنسانية. فالنساء والأطفال هم الأشد ضعفا بين الذين يصبحون ضحايا الأزمات الإنسانية.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض بإيجاز سياستنا العامة وجهودنا حيال المساعدة الإنسانية. إن حكومة جمهورية كوريا تعزز بثبات نظامها للمساعدة الإنسانية. ففي عام ٢٠٠٦، أصبحنا عضوا في فريق دعم المانحين التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٧، أقر قانون الإغاثة في حالات الطوارئ لما وراء البحار، وهو مؤسسة قانونية شاملة لاستجابتنا لأعمال الإغاثة الدولية. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت أول وثيقة شاملة للسياسة العامة بشأن مساعداتنا الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث. وهذا العام، انضممنا إلى مبادرة المانحين الخيّرين الإنسانيين، وابتداء من العام المقبل سنصبح عضوا كامل العضوية في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعمنا الراسخ للجهد الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة. وكوريا، بوصفها مانحا جديدا، ملتزمة بمسؤولياتها المتزايدة في المجتمع الإنساني. وستواصل جمهورية كوريا تعزيز إسهامها في هذا الميدان، بما في ذلك دعمنا للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

السيدة بيريز الفاريز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): نتيجة لتغير المناخ والاختلال الإيكولوجي اللذين يؤديان إلى زيادة الكوارث الطبيعية، نلاحظ مع قلق كبير ارتفاع عدد

الحالات الإنسانية الطارئة في عدة أنحاء من العالم. ومما يفاقم ذلك المضاعفات الإنسانية المترتبة على حالات الصراع، وأزمة الغذاء، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة.

وتؤكد كوبا من جديد على أن المساعدة الإنسانية يجب تقديمها مع الاحترام الكامل للمبادئ الواردة في القرار المعلم ١٨٢/٤٦. ونرفض كذلك فرض مفاهيم غامضة لم يتم الاتفاق عليها، يمكن التلاعب بها بسهولة لتبرير أي عمل مناقض لمبادئ السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وثمة مبدأ أساسي مفاده أن الدول المحتاجة إلى المساعدة الإنسانية يجب أن تطلبها وتوافق على تلقيها، تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا بد من احترام الميثاق في كل حالة من الحالات، بما في ذلك حالات الطوارئ الإنسانية. ومن غير الممكن إعادة كتابة مقاصده ومبادئه، أو تشويهها أو تقييدها أو إخضاعها لشروط.

إن الدولة الكوبية جادة جدا في تأدية دورها المركزي المعني بمباشرة المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتوفيرها على أرضها عندما يتضرر بلدنا من الكوارث الطبيعية، وذلك عملا بقرارات الجمعية العامة. وفي ذلك السياق، تؤكد كوبا من جديد أهمية تنفيذ إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥، ولا سيما مفهوم التأهب لمواجهة الكوارث.

وطوال أقل من ثلاثة أشهر في عام ٢٠٠٨، تعرضت كوبا لأضرار سببها خمس حالات جوية قاسية – عاصفتان مداريتان سببتا فيضانات كبيرة، وثلاثة أعاصير، الأول كان الأشد ضررا خلال السنوات الخمسين الماضية. والإعصار الثاني ضرب البلد بأسره وسبّب أضراراً كبيرة للاقتصاد الكوبي. والخسائر الناجمة عن تلك الحالات الجوية بلغت ٩,٧٢١ بليون دولار. وفي ذلك الصدد، كان العام ٢٠٠٨ أكثر عام سبب دمارا في تاريخ بلدنا.

والتدابير الوقائية التي اتخذها السلطات الكوبية والشعب الكوبي كفلت الإخلاء الآمن والحماية لأكثر من ٤ ملايين شخص ووضعهم في ملاجئ آمنة والحفاظ على أصول اقتصادية قيّمة. وفعالية الدفاع المدني الكوبي، المولج بتنفيذ تدابير الدفاع المدني والأنظمة والعهود الدولية المعنية بالحماية المدنية التي كوبا طرف فيها، كانت هامة بالنسبة إلى حماية أرواح الناس وممتلكاتهم. ولقد شمل ذلك الجهد استعمال وسائط الإعلام والتنسيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

والدروس التي استفدناها طوال السنين التي شهدت ظواهر جوية كبيرة مكنت كوبا من تعزيز أطرها التنظيمية والتشريعية والمؤسسية للحد من أخطار الكوارث. وبالمثل، أدرجت مسائل الحد من الكوارث في كتيبات التعليم الوطنية، الأمر الذي يوفر لنظام الدفاع المدني ثروة من البحث والاستقصاء والمعرفة على الصعيد العلمي.

وتعتقد كوبا أن من الأهمية الحاسمة بمكان مواصلة تعزيز الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث باعتبارها آلية لتنسيق الجهود في ذلك المجال الذي يتصف بقلق دولي. وبلدنا أيضا ملتزم بمواصلة العمل مع فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق.

إننا نأسف لفقدان الأرواح البشرية والأضرار المادية الناجمة عن الظواهر الجوية وحالات الطوارئ المعقّدة التي أثرت على آلاف الناس في جميع أنحاء العالم العام الماضي، ولا سيما في بلدان الجنوب. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا أهمية احترام الالتزامات الرسمية بالمساعدة الإنسانية وتعزيز برامج الأمم المتحدة الرامية إلى دعم الجهود التي تبذلها بلدان الجنوب.

ونشدد على أن لمنظومة الأمم المتحدة دورا هاما في مساعدة البلدان النامية على تحسين قدراتها الإنسانية القائمة، ومعرفتها، ومؤسساتها. وبذلك، ينبغي للمنظمة، في جملة أمور، أن تساعدها على امتلاك تكنولوجيات جديدة، وموارد مالية، ومعرفة تقنية.

وتؤكد كوبا من جديد استعدادها لمواصلة دعم البلدان المحتاجة التي تضررت من كوارث طبيعية، بطريقة غير متحيزة وبروح تضامنية. ومثال على ذلك الدعم هو العمل الذي تقوم به مجموعة هنري ريفيس الدولية للأطباء المختصين بالكوارث والأوبئة الخطيرة. والهدف الأساسي للمجموعة التي أنشئت في هافانا خلال آب/أغسطس ٢٠٠٥، هو مساعدة الناس المتضررين في نيو أورلينز من إعصار كاترينا. وباتت للمجموعة الآن القدرة الكبيرة على الوصول إلى مناطق الكوارث، إذ يمكنها إنشاء مستشفيات ميدانية شاملة قادرة على توفير العديد من أنواع المساعدة للمتضررين. وأنجزت المجموعة مهمات في سبعة بلدان بمشاركة ٤ ١٥٦ مشاركا، كان منهم ٢ ٨٤٠ طبيبا.

وتنفذ كوبا أيضا عدة برامج تعاونية للرعاية الصحية في العديد من البلدان. ويشمل ذلك الجهد كلية الطب في أمريكا اللاتينية التي خرجت ٨ ٢٨٣ طالبا من ٢٤ بلدا في السنوات العشر من وجودها. وفي جميع أنحاء بلدنا، هناك ٢٣ ٧٤٩ طالبا من ١٠٠ بلد من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا، وآسيا، وأمريكا الشمالية، وأوروبا يدرسون الطب حاليا. وينفذ بلدنا كذلك برنامجا صحيا شاملا. وهناك أربعة وأربعون بلدا تستفيد حاليا من البرنامج، الذي يستخدم ٢ ٩٢٠ طبيبا كوبيا لتوفير الخدمات المجانية للناس في المناطق الريفية، بصرف النظر عن جنسهم أو إيمانهم أو عقيدتهم. وتؤكد كوبا مجددا عزمها على استمرار قيامنا، قدر استطاعتنا، بتوفير موردنا الرئيسي، ألا وهو الرأسمال البشري الذي أوجدته الثورة وأفضل ما لدينا من خبرات.

أخيرا، بالنسبة إلى بلدنا، إن الطريقة الوحيدة لمواجهة حالات الطوارئ الإنسانية وغضب الطبيعة المدمر هي في وضع ما يتوفر من موارد الكوكب اللامحدودة تحت تصرف أشد المتضررين، بدون مصالح تجارية رخيصة أو أنانية وطنية. وينبغي أن يأتي في طليعة شواغلنا دوما التضامن والتعاون الدولي في توفير المساعدة الإنسانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.